الفصل الرابع

تمويل التعليم والتعليم الفني في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا والمملكة المتحدة

obeikandl.com

الفصل الرابع

تمويل التعليم والتعليم الفني في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا والمملكة المتحدة

مقدمـــــة :

بعد استعراض الاتجاهـات الجديدة فـي تمويـل التعليـم والتعليـم الفنـي فـي الفصـل السابق، يأتي هذا الفصل للعرض لقضية تمويل التعليم والتعليم الفني في كل من الولايـات المتحدة الأمريكية وألمانيا والمملكة المتحـدة، وذلـك لإلقـاء الضـوء علـى الايجابيـات فـي تجارب الدول الثلاث فيما يتعلق بتمويل التعليم بوجـه عـام والتعليـم الفنـي بوجـه خـاص، خاصة أن هذه الدول تقدم لمصر المساعدة في مجـال التعليـم الفنـي، بالاضـافـة إلـى أنهـا حققت نجاحاً وتقدماً كبير في مجال التعليم الفني والذي كان له الأثر الواضـح فـي تحقيـق التقدم واحتلال الصدارة على المستوى الدولي.

*** تمويل التعليم والتعليم الفنى فى أمريكا (تجربة الولايات المتحدة الأمريكية) .**

مـن الواضـح أن مـا تتمتـع بـه الولايـات المتحـدة الأمريكيـة مـن قـدرة عسـكرية واقتصادية وسياسية، تسيطر بها على عالم اليوم، يعود إلى مجموعة من العوامل يأتي فـي مقدمتها التعليم. فقد اعتبر التعليم في المجتمع الأمريكـى أكبر صناعـة مدنيـة، "ففـي عـام ١٩٧٠م تم انفاق ٣ مليار دولار على التعليم وكان عدد الطلاب ٤٥ مليـون طـالب وعـدد المعلمين حوالى ٢ مليون معلم"[١].

وقبل التعرض لقضيـة تمويـل التعليـم فـي الولايـات المتحـدة، تجـدر الإشـارة إلـى أهداف التعليم في أمريكا ، والتي تمثلت فى [٢]:

١- تنمية الشعور بالمواطنة العالمية وانفتـاح المواطـن الأمريكـى علـى المواطـن فـي أى قطر من العالم. ٢- تنمية روح التعاون. ٣- إعداد المواطـن للحيـاة مـن خـلال التوجيـه المهنى التربوى. ٤- تطوير خصائص المواطنة من خلال تعليم المواطن الالـتزام بـالمثل

١- ***Wernez Hirsh***: Financing Public First-Level Land Secand - level Education in U.S.A, op, cit, p.13.

٢- ***Chaube.S.P chaube A (Editors)***: Comparative Education, op. cit, P40.

والمعايير الاجتماعية فى سلوكه. ٥- الترتيب والإعداد لجميع أنماط وأشكال التربيات من الحضانات إلى الجامعة.

ويتميز المجتمع الأمريكى بالتغير نحو الأفضل دائماً. وهناك ثورة لا تهدأ فى النظام التعليمى الأمريكى، فمنذ صدور القانون الخاص بالتعليم للدفاع القومى عام ١٩٥٨م، والذى أصدره الرئيس ايزنهاور، والذى بمقتضاه وجهت المعونات الفيدرالية بشكل كبير للاهتمام بتدريس العلوم واللغات والرياضيات، وذلك لمواجهة إرسال الاتحاد السوفيتى سفينة الفضاء سبوتنيك عام ١٩٥٧م. وخلال الستينات والسبعينات أعدت تقارير تستهدف إصلاح التعليم. وفي عام ١٩٨٣م جاءت "وثيقة أمريكا عام ٢٠٠٠ استراتيجية للتربية" لترسم الطريق لحلول بعيدة المدى، وتضع برنامجا عمليا قوميا يعنى برسم سياسات وتحريك الجهود فى حملة قومية شاملة من أجل تعليم أفضل، وتحويل أمريكا إلى أمة من التلاميذ وطلاب العلم، "وقد نجحت الوثائق في جعل قضية التعليم قضية قومية تهم الجميع بدءاً من الرئيس والكونجرس والحكومة الفيدرالية وحكام الولايات والمجالس القومية المتخصصة ورجال الأعمال والنقابات المهنية والآباء والأمهات، ورجال الدين والإعلام ومراكز البحوث، وانتهاءاً بالتلاميذ أنفسهم"(١).

وعن أنماط التمويل وأشكاله فى الولايات المختلفة ، فإنه من المعروف أن الشكل أو الهيكل القانونى لكل ولاية يمدنا بهيكل وشكل تمويل المدارس بها. وتدور معظم ميزانيات المدارس حول أربع بنود رئيسية هى: ١- المرتبات والامدادات. ٢- برامج التعليم الخاص وتعليم اللغة الإنجليزية. ٣- المكان. ٤- الوظائف ومهارات التعليم.

وتمر عملية إعداد الميزانية بثلاث خطوات هى :

١- إعداد الخطة التربوية الذى تصف الاحتياجات والأهداف العامة المراد تحقيقها خلال العام المقبل.

٢- ترجمة الخطة إلى كلفة بالدولارات.

٣- إعداد خطة العوائد ومصادر الدخل التى يعتمد عليها فى تحقيق الأهداف.

وتعد الخطة التربوية عادة مسبقاً، وذلك لكى يتمكن الآباء والمدرسون من الإدلاء بمقترحاتهم وآرائهم التى تؤدى إلى الوصول بالخطة إلى أفضل وضع"(٢).

١- *جورج بوش*: أمريكا عام ٢٠٠٠، استراتيجية للتربية، مرجع سابق ص٤٢.

2- ***George Thomas Kurian***: World Education Encydopedia, op. cit, p1378.

وعن أسلوب الموازنة المتبع فى المدارس الأمريكية "فإن بعض المدارس تتبع أسلوب برنامج الموازنة المخططة (PPBS) والذى عن طريقه يمكن للمدرسة تحقيق تحديد الأهداف فى شكل بنود تشتمل على التكلفة و النتائج المتوقعة. وللإدارات المدرسية صلاحيات التسريح المؤقت للمعلمين وحتى إغلاق المدارس وذلك كأساليب للتغلب على الصعوبات التمويلية[١].

وفيما يلى عرض للتجربة الأمريكية فى تمويل التعليم والتعليم الفنى وفقاً للمحاور الأربعة التى تبنتها الدراسة وهى :

أولاً : مصادر تمويل التعليم بعامة والتعليم الفنى بخاصة :

أ- مصادر تمويل التعليم بعامة :

١- **الضرائب** : تعد ضريبة الملكية المصدر الأساسى والرئيسى لتمويل التعليم فى الولايات المتحدة الأمريكية (فيماعدا ولاية هاواى) حيث تتمتع هذه الولاية بوجود ضريبة دخل واسعة وضريبة للمبيعات ، وضرائب إضافية أخرى تساهم فى مجموعها بحوالى ٨٥٪ من أموال التعليم العام[٢]. وتفضل ضريبة الملكية كمصدر لتمويل التعليم فى الولايات المتحدة لعدة اعتبارات منها : - يسهل على المواطن فهم كيفية وسبب فرضها. - تعتبر ضريبة الملكية ضريبة واضحة بدرجة كبيرة لأنها تفرض لأغراض مقبولة اجتماعياً. وعلى الرغم من ذلك فإن هذه الضريبة تنتقد لأنها تنازلية تتناقص كلما زاد الدخل ، ولذلك لاتميز بين الغنى والفقير ، كما أنها تنطوى على ظلم فى عملية تقدير الحكومات المحلية لقيمتها الحقيقية[٣]. "وهناك أسس وقواعد أساسية للضريبة تتمثل فى الثروة والدخل والاستهلاك والامتياز"[٤]. ومن الجدير بالذكر أن هناك معايير تستخدم عند تقييم الضرائب من أهمها : - "العدالة بحيث تبنى الضريبة على أساس قدرة الممول. - سهولة الجمع. - الوضوح. - التجاوب مع المتغيرات والظروف الاقتصادية.

1- Ibid, P1378.

2- ***George Thomas Kurian***: World Education Encydopedia, op. cit, P. 1377.

3- Ibid, P. 1377 .

4- Luneburg C. Fred and Ornstein C. Allan: Educational Administration Concepts and Practies, op. cit, p. 420 .

- عدم التأثير على السلوك الاقتصادى بحيث لاتسبب تشوهات اقتصادية"[١]. وللمجالس البلدية سلطة تحصيل ضرائب محلية غير ضريبة الملكية. وتختلف ضريبة الملكية فى قيمتها من ولاية إلى أخرى اختلافاً كبيراً. ففى ولاية مثل نيوهامبشير وولاية أيوا Iowa ، وولاية نبراسكا تمثل ضريبة الملكية حوالى ٨٠٪ من المصادر المحلية ، بينما فى ولاية ديلاوار Delaware نجد إنخفاض قيمة الضريبة إلى ٢٠٪ ، هذا فضلاً عن الاختلافات الملحوظة بين المناطق المختلفة داخل الولاية الواحدة[٢] .

٢- **الحكومة الفيدرالية** : وتقدم الحكومة الفيدرالية التمويل المباشر عن طريق المنح والهبات المفتوحة ، وتشارك مع حكومة الولاية والحكومات المحلية بالتحويلات غير المباشرة ، وترتبط المنح المباشرة التى تمنحها الحكومة الفيدرالية بعدد الطلاب فى المنطقة التعليمية. وتتعدد صور المنح المستخدمة فى تمويل التعليم فى أمريكا ، كماتتنوع برامج التمويل فهناك العديد من البرامج منها : - برامج تسمى Flat Grant Prgroms والتى أعدت لمساعدة المحليات القادرة وغير القادرة على إنشاء مدارس من مواردها الخاصة. - برامج تسمى Foundation Prgroms والتى تطبق فى معظم الولايات حيث يحدد دور كل ولاية فى تمويل التعليم. - برامج تسمى Guranted Tax Prgroms (GTP) وهذه البرامج تعد صيغة حديثة فى هيكل تمويل المدارس فى أمريكا ، وقد استهدفت هذه البرامج التغلب على عدم عدالة توزيع ضريبة الملكية[٣]. وعن نصيب الحكومة الفيدرالية فى تحمل نفقات الطالب وجد أنه فى عام ١٩٩٠/٨٩م كانت حصة الحكومة الفيدرالية حوالى ٦,٣٪ مع ملاحظة اختلاف هذه النسبة من ولاية إلى أخرى[٤]. وفى عام ١٩٧٤/٧٣م كانت نسبة إسهام الحكومة الفيدرالية فى تمويل المدارس الابتدائية والثانوية ٨,٢٪[٥] . وفى العقد الحالى تتراوح نسبة إسهام الحكومة الفيدرالية فى تمويل التعليم فى أمريكا بين ٦,١٪ إلى ٧,٤٪[٦] .

1- Luneburg C. Fred and ornstein C. Allan: Educational Administration concepts and practies, op. cit, pp. 418 - 419 .

2- Wernez Hirsh: Financing public first-level land secand-level education in U.S.A, op, cit, p. 28 .

3- Ibid, p.31 .

4- Odden, Allan and Picuslewrence: School Finance, op. cit, P. 7 .

5- Bensons. Charles: Education Finance in the coming decade, Op. cit, PP. 2-3.

٦- *نهى حامد عبد الكريم* : عملية صنع السياسة التعليمية فى الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية مصر العربية ، دراسة مقارنة ، رسالة دكتوراة ، معهد الدراسات والبحوث التربوية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٦م ص١١٦ .

openkanal.com

٣- **حكومة الولاية** : تسهم حكومة الولاية بالنصيب الأكبر فى تمويل النفقات التعليمية ، فى أمريكا ، ففى ولاية هاواى تصل النسبة إلى ٠,١٪ ، بينما فى ولاية منطقة إقليم كولومبيا تصل النسبة إلى ٨٩,٩٪[١]. وهذا يعكس التفاوت الشديد والحاد بين الولايات المختلفة فى أمريكا .

٤- **أوراق اليانصيب** : فى الوقت الذى يرى البعض أنها إحدى الطرق الجديدة لرفع الموارد العامة ، يقرر آخرون أن أوراق اليانصيب "تمثل عبئا على الفقير أكثر من الغنى كما أنها ليست بمصدر دخل فعال ، وذلك لأن الإدارة والجوائز المرتبطة بها تستنفذ ٥٨٪ من قيمة مبيعات ورق اليانصيب. ففى عام ١٩٨٦م كانت جملة المبيعات ١١,١بليون دولار ، وكان الصافى هو ٤,٧بليون دولار ، وتمثل نسبة إسهام اليانصيب حوالى ٠,٤٪ من جملة الدخول[٢] .

ب- مصادر تمويل التعليم الفنى :

يعتمد تمويل التعليم الفنى والإشراف عليه على المبادرات المحلية ، ويقتصر دور الحكومة الفيدرالية على منح المساعدات المالية. وفيما يلى استعراض لأهم مصادر تمويل هذا النوع من التعليم :

١- **القطاع الخاص** : يلعب القطاع الخاص الدور الرئيسى فى مجال التعليم الفنى والتدريب المهنى ، ويفسر ذلك بأن المجتمع الأمريكى يركز على الفرد إلى أبعد الحدود ، فطبقاً للفلسفة البراجماتية والفكر الرأسمالى فإن الدولة تشجع القطاع الخاص وتساعد على ازدهاره ، حيث نجد أن هناك العديد من المدارس المتنوعة والإضافية ومدارس التدريب الفنية ، مملوكة للقطاع الخاص ، وتمثل ثروة فى النظام القومى فى التعليم المهنى والتدريب المستمر. ويتسع مصطلح القطاع الخاص فى الولايات المتحدة الأمريكية ليشمل الصناعة والتجارة. وعلى الرغم من أهمية دور القطاع الخاص فى التعليم المهنى والتدريب على مستوى جميع الولايات ، إلا أن هذا الدور يختلف من مكان إلى آخر. ويتمتع التعليم الفنى فى أمريكا بمستوى عال من الدعم الشعبى ، "وقد تم إنفاق حوالى ٩بليون دولار على برامج المدارس الفنية العالية

١- انظر نهى عبد الكريم المرجع السابق ص١١٦ .

2- Odden, Allan and Picuslewrence: School Finance, op. cit, pp. 131-134 .

والتى تضمنت برامج لمساعدة خريجى التعليم العالى للحصول على مهارات مهنية تؤهلهم للعمل"[١].

٢- **الصناعة والتجارة** : طبقاً لقانون (كارل ديى بيركنز) للتعليم الفنى عام ١٩٨٤م فقد تم الربط بين الصناعة والتجارة والتعليم المهنى والفنى ، وأشار هذا القانون إلى اشتراك رجال القطاع الخاص فى مجلس الولاية للتعليم الفنى والمهنى ويشجع هذا القانون ويعزز التعاون بين الصناعة والمدارس الفنية فى تطوير البرامج والمناهج الدراسية ، وتقوم الصناعة والولايات المتحدة الأمريكية بالدور الأساسى فى تمويل التعليم الفنى والتدريب ، حيث تنفق البلايين سنوياً على تدريب وإعادة تدريب العاملين[٢]. وفى عام ١٩٨٦م أنفق حوالى ٣٠ بليون دولار على برامج التدريب المهنى والتى تشارك فى تقديمها الصناعة. وقد أرجع بركنز تفوق أمريكا فى الصناعة على الزراعة فى القرن العشرين إلى التوسع الهائل فى التدريب المهنى الذى قدم للأمريكيين من خلال التعليم المهنى وقد نادى بضرورة الربط بين التعليم المهنى والتعليم الأكاديمى[٣].

٣- **حكومة الولاية** : تقوم حكومة الولاية بالدور الأكبر فى تمويل التعليم الفنى والتدريب المهنى فعلى سبيل المثال كانت تكلفة الطالب فى التعليم الفنى حوالى ٢٦٢٠٠ دولار وكان نصيب الحكومة الفيدرالية ٤٣٠٠دولار والباقى باقى من حكومة الولاية والحكومة المحلية.

٤- **الدعم الفيدرالى** : فى عام ١٩٥٨م صدر قانون التعليم للدفاع القومى والذى خصص ١٥مليون دولار للتعليم المهنى ثم صدر قانون التعليم الفنى عام ١٩٦٣م الذى خصص ٢٢,٥مليون دولار سنوياً ثم ارتفعت عام ١٩٦٨/٦٧م لتصل إلى ٣٥ مليون دولار[٤]. وتقوم الحكومة الفيدرالية منذ الستينيات بتمويل العديد من برامج القوى العاملة ومنذ اختيار الرئيس ريجان عام ١٩٨٠م تناقصت المعونة الفيدرالية للتعليم

1- *Wilams W. Welf Ford*: Coptured by the Amirecan Dream: Vocation Education in Vocationalizing U.S.A. in Vocating education an international prespective pergamon comparative international edu. serus vol (6) p. 81.

2- *Dahlgren J. and stone J.R.*: "Industry Perception of Industry - based Training provided by technical colloges," Journal of Vocational and Technical education Nol. 7, No 1, Fall 1990, p 46 .

3- Plawi*n, p(ed): Enduring and chonging*: 75 year of vocational. Technical Education Vocational Equcation Journal, Vol 68. No1 Junuary, 1993, P9.

4- Wernez Hirsh: Financing public first-level land secand - level education in U.S.A, op, cit.

obeikandl.com

المهنى تدريجياً[١]. وفى الفترة من ١٩٨٥م إلى ١٩٩١م ازداد الدعم الفيدرالى إلى المقدم للتعليم المهنى ٨٣٥,٣٠٠,٠٠٠ إلى ١,٦بليون دولار وذلك وفقاً لقانون كارل دى بيركنز للتعليم الفنى لعام ١٩٩٠م[٢] .

٥- **القروض** : هناك نسبة من طلاب التعليم الفنى يعتمدون على القروض ، بالإضافة إلى المساعدات الفيدرالية[٣].

ثانياً : أهم أساليب وآليات تمويل التعليم بعامة والتعليم الفنى بخاصة :

إن المتأمل فى أهداف التعليم القومية فى أمريكا يلاحظ أن الهدف الثالث ينص على "إعداد المواطن للحياة من خلال التوجيه المهنى التربوى"[٤]. وينص قانون بيركنز عام ١٩٩٠م للتعليم الفنى "على أن الغرض من التعليم المهنى ، جعل الولايات المتحدة الأمريكية أكثر قدرة على المنافسة فى الإقتصاد العالمى ، وذلك من خلال تنمية المهارات الأكاديمية والمهنية لكل قطاعات الشعب من خلال تركيز الموارد على تطوير البرامج التربوية التى تؤدى إلى تحسين المهارات التنافسية الأكاديمية والمهنية ، وكذلك من خلال التدريب وإعادة التدريب التى يحتاج إليها العمل فى مجتمع متقدم تكنولوجياً"[٥]. وبنظرة فاحصة يلاحظ أن الأهداف القومية للتعليم بعامة تتضمن التأكيد على التعليم المهنى ، ويؤكد قانون بيركنز ١٩٩٠م للتعليم الفنى على التكامل بين التعليم الأكاديمى والتعليم المهنى. مماسبق يتضح أن للولايات المتحدة الأمريكية خصوصية فيما يتعلق بالعلاقة بين التعليم الفنى (المهنى) والتعليم الأكاديمى الذى يتسم بالتعقيد الشديد ، وقد أدى ذلك إلى تمتع هذا النوع من التعليم بمستوى عالى من الدعم الشعبى ، وكذلك أدى إلى إحداث التداخل والتكامل بين التعليم بعامة والتعليم الفنى بخاصة ، لذلك سوف يأتى العرض لباقى المحاور بشكل مدمج بين التعليم العام والتعليم الفنى ، حيث ماينطبق على التعليم العام

1- ***Canter Leanard***: Vocational Education and Trainning in the Developed world. Comparative study, champon and Hall Inc, Land, New York, 1991, P68.

٢- ***سيد سالم موسى*** : تطوير التعليم الفنى الصناعى نظام الخمس سنوات ، دراسة مقارنة ، رسالة دكتوراة ، كلية التربية جامعة الزقازيق ١٩٩٤م .

3- ***Tunma Johon E, and Others***: Student Financial Aid and Pest secondary vocational Education, Spone ring A gency, National Assesement of Vocational Education, wishing ton D.C 18 Jon 1989.

٤- ***جورج بوش*** : أمريكا عام ٢٠٠٠ استراجية للتربية ، مرجع سابق ص٤٢ .

5- ***Amercan Vocational Association***. The AVA Guide to the Carl D. Parkins Vocational and Applied Technology Education Act. of 1990, U.S.A. Authr, 1992, sect 2, p 49.

يكاد ينسحب على التعليم الفنى فى هذا المحور والمحورين الثالث والرابع. وقد تحددت أهم أساليب وآليات تمويل التعليم والتعليم الفنى فى الولايات المتحدة الأمريكية فيمايلى :

١- مشروع البونات التعليمية The Voucher Proposals[١] :

يمثل مشروع بونات التعليم أبرز الإصلاحات فى نظام تمويل التعليم فى أمريكا. وهذا المشروع يستند إلى قيام الحكومة بتقديم بونات تعليمية للآباء يستخدمونها عند دخول أبناءهم المدارس. ومن ثم تشكل الحكومة مصدر مساندة رئيسى للتعليم. وتعرد فكرة هذا المشروع إلى (فريدمان) منذ عام ١٩٥٥م ، حيث قدم هذا الاقتراح، ثم قام (علوم روك) بتجربته فى المدارس العامة فى أمريكا.

والمبرر الرئيسى والأساسى لفكرة مشروع البون التعليمى (مشروع فريدمان) هو المعادلة الصعبة المتمثلة فى الحد الأدنى من المستوى التعليمى المطلوب وتمويل هذا الحد. ويمكن أن يبرر المشروع بناء على الفوائد الاجتماعية للتعليم. ومن الصعب تبرير قيام الحكومة بإدارة كل المؤسسات التعليمية وتأميم معظم صناعة التعليم بما فيه المدارس الخاصة. ويمكن للحكومة أن تشترط حدا أدنى من المستوى التعليمى الذى يمكنها تمويله، بأن تعطى الآباء بونات (مدفوعة مقدماً) تستردها المؤسسة التعليمية، حيث أن لها قيمة معينة عن كل ولد لكل سنة، بشرط أن تنفق قيمة هذا البون على خدمة تعليمية توافق عليها الحكومة. وللآباء عند ذلك مطلق الحرية فى انفاق قيمة هذا البون وأى مبالغ إضافية أخرى على شراء خدمات تعليمية من مؤسسة معتمدة يختارونها بأنفسهم. ويمكن تقديم الخدمات التعليمية بمعرفة "شركات" خاصة يديرها أصحابها أو بمعرفة مؤسسات تعليمية لا تهدف إلى تحقيق الربح. وعلى هذا يكون دور الحكومة قاصراً على التأكد من أن المدارس تقدم حدا أدنى من المستوى التعليمى.

١- استند الباحث فيما أورده عن البونات التعليمية إلى ماجاء فى كل من :

- ***Odden, Allan and Picuslewrence :*** Schoole Finance, op. cit, PP. 35 - 254 .
- ***Bensons. Charles :*** Education Finance in the coming decade, op. cit, PP. 25 - 104 .
- ***Taylor L. Lariand others :*** Equatity and Fiscale equity in school finance reform in Ecomics of Education review, vol 12, No. 1993, pp. 171 - 176 .
- ***Luneburg C. Fred and ornstein C. Allan :*** Educational Administration concepts and practies, OP. cit, P. 454.
- ***Trvers D. Paul :*** Academic privatization and choice in public education, 12 education, vol, 116, No, 3, spring 1996, wiscons in U.S.A.
- ***Dickinson, Geraldandothers :*** Astudy of Arkansasis Public and Non Public Administration Receptivity to Avoucher system : Education, Volume 114, No 3, Spectrum Printing Inc., Appleton, Wiscons in U.S.A., 1994.

ولم يسلم مشروع البونات من الانتقادات، ومن أبرز الانتقادت التى وجهت لهذا المشروع :

١- قد يكون من الصعب تحديد نواة مشتركة من القيم التى ينظر إليها على أنها شروط للاستقرار الاجتماعي فى دولة ديمقراطية، وينبع هذا القلق من إمكانية قيام جماعات دينية ببث مجموعة من القيم من خلال المدارس التى تديرها، لا تتفق مع القيم السائدة فى المدارس غير الطائفية أو يناقض بعضها البعض مما يؤثر على الاستقرار الاجتماعى.

٢- إن فتح المجال أمام خيارات كثيرة قد يؤدى إلى زيادة حدة الفروق بين المستويات، وكان (فريدمان) يميل إلى إهمال هذا الانتقاد استناداً إلى أنه فى الوقت الحاضر يتوفر لدى التلاميذ فى المدارس العامة خلفية معرفية متشابهة بفضل تقسيم المناطق السكنية إلى طبقات أو رتب. كما أن قلة قليلة جداً من الناس هم الذين يستطيعون إلحاق أبنائهم بمدارس خاصة، لا تخضع لهذه التقسيمات.

٣- فى بعض المناطق الريفية يكون الواقع بحيث لا تكون هناك إلا مدرسة واحدة ولا يوجد أمام الآباء فرصة للاختيار، لأن هناك احتكارا طبيعيا.

٤- على الرغم من ارتباط مشروع البون التعليمى بفكرة الحراك الاجتماعى والعدالة فى توزيع الفرص التعليمية، إذ أن الهدف هو أن يملك كل طفل بداية متساوية فى الحياة، وهذه فكرة مستحيلة التحقيق.

وعلى ضوء الانتقادات السابقة عدل (فريدمان) مشروعه كما يلى: أن الترتيب الذى يمكن أن يكون مبرراً فى ضوء الاعتبارات السابقة - على الأقل بالنسبة للتعليم الابتدائى والثانوى - هو ترتيب مختلط، حيث فى ظله تستمر الحكومة فى إدارة بعض المدارس، لكن الآباء هم الذين يختارون تعليم أبنائهم فى المدارس غير الحكومية بمبلغ من المال يساوى تكاليف تعليم تلميذ فى مدرسة حكومية بشرط أن يكون هذا المبلغ الذى يدفع للآباء ينفق على التعليم فى مدرسة معتمدة من الحكومة. وعلى المدارس العامة أن تتأكد من أن المدارس الخاصة تفى بالمستويات المطلوبة، كما أن السلطات المحلية هى التى تقوم بتحديد مقدار المنح التى تعطى للآباء.

ويزعم (فريدمان) أن مشروع البون التعليمى يحقق مجموعة من المكاسب فى التعليم الابتدائى والثانوى منها[١]:

١- يكون لدى الآباء مدى أوسع من الاختيارات بالنسبة للمدارس التى يختارونها لأبنائهم.

٢- زيادة الاستثمار الخاص فى مجال التعليم يؤدى إلى رفع الخدمة التعليمية بسبب المنافسة.

٣- الاستثمار فى مجال التعليم سيصبح أكثر مرونة خصوصاً فيما يتعلق برواتب المعلمين التى ستصبح أكثر تجاوباً مع قوى السوق Market Forces.

٤- سوف يسير العمل العام جنباً إلى جنب مع العمل الخاص فى مجال التعليم حيث إن المدارس العامة سوف تكون الوسيلة الأساسية إلى الحركة، وسوف تتنافس المدارس العامة والخاصة فى سوق الخدمات التعليمية.

٥- يعد مشروع البونات وسيلة لإمداد العائلات الفقيرة بنفس المقياس بغرض اختيار الخدمات التربوية التى تتمتع بها الأسر الفنية، كما يقلل هذا النظام من تحكم الدولة أو الولاية فى الخدمة التعليمية.

وعن ارتباط مشروع البون التعليمى بفكرة الحراك الاجتماعى فإنه طبقاً لهذا المشروع تستطيع الأسرة التى دخلها محدود (عدة مئات من الدولارات) أن ترفع مستواها خطوة خطوة. فإذا كانت هذه الأسرة لا تستطيع نقل مسكنها إلى مدينة بها نظام تعليمى متميز، كما أن دخلها لا يمكنها من الحصول على مقعد فى مدرسة خاصة لأحد أبنائها، فإن مشروع (فريدمان) يمكن هذه الأسرة من الحاق ابنها بمدرسة مصاريفها ١٢٠٠ دولار، ذلك إذا كانت قيمة البون ١٠٠٠ دولار فإن الأسرة عليها أن تعمل على زيادة دخلها لكى تدفع الفرق. وبذلك يمكن للأسرة تحمل بعض النفقات نظير الحصول على مستوى تعليمى أفضل لأبنائها. هذا بالإضافة إلى تحمل نفقات الانتقال من مدرسة إلى مدرسة أخرى. وبالتالي يتحقق الحراك الاجتماعي للأسرة وتنتقل من مستوى إلى مستوى أعلى بما يعود بالفائدة على المجتمع بشكل عام.

1- ***Bensons. Charles***: Education Finance in the coming decade, op. cit, P30.

٢- مشروع جون كونزو ستيفن سوجرمان Family Power Equalizing [١]:

قدم هذا المشروع عام ١٩٧١م للتصديق عليه من الهيئة التشريعية وكان يستهدف التخلص من النقد الموجه لمشروع البون التعليمى (لفريدمان) والذى يستند إلى أن البون التعليمى يؤكد الطبقية فى المجتمع الأمريكى.

ويعتبر مشروع (جون كونزو ستيفن سوجرمان) تطويراً لمشروع البونات (لفريدمان). وسمى هذا المشروع بمشروع F.P.E ويبحث فى الحفاظ على المعايير والرموز التى وضعت لتوفير أعظم خيارات أسرية فى التربية، ولإثارة المنافسة بين المدارس والحفاظ على تكافؤ الفرص التعليمية.

ويشترط مشروع F.P.E أن المدارس التى خولت بقبول البونات التعليمية يجب أن تعمل بدون استفادة من منح التمويل، إذ أن المدارس الخاصة لو سمح لها الاستفادة من المنح والهبات القديمة والجديدة فسوف تتمتع بميزات عن المدارس العامة بشكل واضح وصريح. ويتميز F.P.E بأن المدارس يجب أن تمول على نحو كامل من الأموال التى تحصل عليها كتعويض، وذلك لكى يتم التغلب على عجز الآباء الذين لا يستطيعون تخصيص مبالغ إضافية على قيمة البونات التى يتسلمونها من الحكومة.

وطبقاً لنظام F.P.E هناك جدول للتمويل، بحيث تصبح المساهمة أو المشاركة العائلية منظمة ومرتبطة بعاملين، الأول مستوى نفقات المدرسة المختارة، والثانى مستوى الدخل العائلى. وطبقاً لنظام F.P.E فإن الضرائب المحلية للمدارس يجب أن تلغى.

وقد وجهت لنظام F.P.E انتقادات من أبرزها :

١- أن المجتمع الأمريكى يتمتع بالتنوع الشديد، وهذا بدوره يؤدى بالضرورة إلى إصلاحات فى مستوى نفقات المدارس، مما يجعل نظام F.P.E بلا مضمون.

٢- فى ظل نظام F.P.E لا يوجد برنامج عمل يقود إلى تعليم فنى متميز.

وفى الواقع إن محاولة الربط بين هدف إزالة تأثير سلطات الأسرة فى تكافؤ الفرص التعليمية، وهدف تقديم حرية أكبر من فرص اختيار البرامج التربوية، يمكن من إحداث نوع من النجاح والوصول إلى صيغة أكثر مساواة، وفى نفس الوقت تؤمم الاختلافات فى خيارات المستهلك.

1- ***Benson S. Charles***: Ibid, pp 31-33.

٣- مشروع District Power Equalizing [١]:

تتركز الأفكار الرئيسية لهذا المشروع فى :

١- تشارك الولاية مع المنطقة التعليمية فى الأموال التى تمثل ميزانية المنطقة التعليمية.

٢- إن سلطات المناطق التعليمية هى التى تقرر الحجم الذى يجب أن تكون عليه الميزانية.

٣- تشارك الولاية فى الميزانية المحددة بشكل أكبر فى المناطق الفقيرة.

ويعتبر برنامج D.P.E خطة لإصلاح تمويل التعليم الذى يعد أمراً غير يسير، ولا يؤكد مشروع D.P.E التوزيع العشوائى للنفقات التعليمية وفق قيمة الدخل، حيث إنه وفقاً لهذا النظام فإن الدخول الأسرية عبر المقاطعات أو المناطق لا تتساوى. فلو أن إحدى المناطق تقطنها أسر غنية، وأخرى تقطنها أسر فقيرة، فإن أهل المنطقة الأولى يشعرون بقدرة أفضل على تحمل ضريبة مدرسية عالية عن سكان المنطقة الثانية. والمناطق ذات القاعدة الضريبية الواسعة، سوف يكون لها إمكانية وضع معدلات ضريبية متزايدة للخدمات التربوية، ويشجع نظام D.P.E على استمرارية الفروق فى الاستعدادات والامدادات التعليمية، والتى لها ارتباط منطقى بالاختلاف فى حاجات أطفال المدارس الذين سيصبحون بعد ذلك زبائنا فى أى نظام تعليمى. كما يسمح نظام D.P.E للمناطق بالاتجاه نحو ضريبة إعانة محلية لتمويل المدارس الفقيرة.

وفى ظل نظام D.P.E يترك السوق يتشكل بحرية، كما يسمح بالمنافسة القوية بين المناطق بعضها البعض للاستمرار فى فعاليتها والعمل على تأمين تدفق الأموال للخدمات التعليمية.

وعن أوجه النقد الموجهة لنظام D.P.E فهناك من يرى أنه يحافظ على الحالة الراهنة. وقد استخدمت ولاية كلورادو وكنساس وميتشجن، الينوى نظام D.P.E .

٤- برنامج التمويل الكامل من قبل الولاية Full State Funding [٢]:

يعد هذا البرنامج أكبر فرص لإصلاح تمويل التعليم، حيث أن الفكرة سهلة فى ذاتها، وبمقتضى هذا البرنامج تصبح حكومة الولاية هى المسئولة وحدها عن حشد وتوزيع الأموال على المدارس. وتحل الولاية محل المناطق التعليمية، ويستتبع ذلك

١- ***Benson S. Charles***: Ibid,pp 95-104.

٢- ***Michels S. Son***, What is a Just system for financing school on Evaluation of Alternative reforms Law andconten porary, problem, Winter- spring 1974, Vol, 38, No 3, p. 442.

زيادة معدلات ضرائب الدخل الفردية. وربما تقوم الحكومة الفيدرالية بتقديم هبات ومنح حافزة للولايات لمساعدتها على تحمل مسئولياتها الكاملة لنفقات التعليم. ورغم وجاهة هذا البرنامج فإن الجميع يعترف بصعوبة التحول والانتقال إليه.

والتمويل الكامل من قبل الولاية لا يقتضى أن يخصص لكل طالب كمية متساوية من الدولارات. ويعتبر هذا البرنامج عملاً جيداً كبداية فى إصلاح تمويل التعليم، كما "أن هناك من يقرر أن المساواة تصبح عملاً مضحكاً إذا كانت هى نهاية تمويل التعليم".

ويعتبر التحول إلى برنامج F.S.F وبرنامج D.P.E شديد القسوة لما يسببه من حرمان وأذى للعائلات الفقيرة التى تقطن المدن الواسعة الغنية، حيث تظهر مشكلة المقياس الذى يمكن أن تقاس به الثروة عندما توزع المساعدات المدرسية. ويفضل (دنسون) وجود نظام تعليمى (Two-Tiers) كما هو الحال فى نظام التعليم الإنجليزى وذلك لحل وإصلاح مشكلة تمويل التعليم فى أمريكا.

ومن الجدير بالذكر أن هناك تباينا بين الولايات فى أمريكا فيما يتعلق باختيار البرنامج الإصلاحى لإصلاح تمويل التعليم بها، فهناك ولاية يوتاوا ولاية منتانا قد اتجهتا نحو برنامج F.S.F.

٥- برنامج اندماج المناطق التعليمية District Consolidation [١]:

يطلق على هذا البرنامج بأنه البرنامج الذى لم يطبق، ويعد ثالث أكبر طرق إصلاح تمويل التعليم فى الولايات التى لديها مناطق تعليمية كثيرة العدد. ومن خلال هذا الرنامج يتم التوحيد والدمج بين المناطق الغنية والمناطق الفقيرة، وبذلك تنقص قيمة ضريبة الملكية لكل طالب بدرجة ملحوظة. والمشكلة أن برنامج D.P.E يواجه بمنح يمكن أن تهاجم مباشرة بإزالة التباينات الحادة فى قيم الضريبة نفسها.

والاندماج يساعد على التغلب على مشكلة وجود كثير من المناطق محدودة فى تقديم تعليم جيد لطلابها. كما أنه يساعد على فتح أبواب خفض الأعباء على محدودى الدخل.

1- ***Michels S. Son***, What is a Just system for financing school on Evaluation of Alternative reforms Law andconten porary, problem, Winter- spring 1974, Vol, 38, no 3.

ثالثاً : أهم معالم سياسات إصلاح تمويل التعليم والتعليم الفنى :

أ- أهم الإصلاحات فى مجال تمويل التعليم فى أمريكا خلال السبعينيات :

من الجدير بالذكر أن قضية تمويل التعليم فى أمريكا قد شارك فيها القانونيون والاقتصاديون وخبراء التمويل والمؤسسات التعليمية والقادة السياسيون، واللجان التربوية بالولاية. هذا وقد ارتبط إصلاح تمويل التعليم فى الولايات المتحدة الأمريكية بالإصلاح العام فى المجتمع الأمريكى. وقد قامت ثلاثون ولاية بإصلاح نظام تمويل المدارس بها خلال السبعينات. ويذكر (أودن آلان) أن أهم الإصلاحات فى مجال تمويل التعليم فى أمريكا خلال السبعينيات من هذا القرن يتلخص فى النقاط التالية[1]:

١- زيادة الدخول من جميع المصادر، حيث قفزت العوائد من ٤٠,٣ بليون دولار عام ١٩٧٠م إلى ٩٦,٩ بليون دولار عام ١٩٨٠م.

٢- تقليص الدور الحكومى فى تمويل المدارس فقد قدمت الولاية حوالى ٥٠٪ من أموال كل مدرسة عامة.

٣- إعادة بناء برامج المعونة العامة فى الولايات لكى توجد أنظمة تمويل للمدارس يتحقق فيها المساواة، ويقلل فرق الإنفاق الكلى.

٤- تحسين العدالة عن طريق استخدام استراتيجيات تمويل جديدة.

٥- معالجة قضية ذوى الحاجات الخاصة واستحداث الكثير من البرامج الخاصة بالمعاقين وأصحاب الدخول المنخفضة. وقد أقرت كل ولاية بكل برامج التربية الخاصة.

٦- الارتفاع فى معدل الضريبة وذلك على مستوى الولاية ومستوى المناطق المحلية، وليس على المستوى الفيدرالى. وفى بعض الولايات كانت زيادة معدل ضريبة المبيعات هى الاستراتيجية المفضلة لزيادة معدل الضريبة. وهناك ولايات رفعت معدلات ضريبة الملكية المحلية.

٧- استخدام اليانصيب Lotteries وكان اسهامه محدودا.

ب- أهم معالم سياسات إصلاح تمويل التعليم فى حقبة الثمانينات :

لقد كانت التربية هى القضية الأساسية الكبرى فى الولايات المتحدة الأمريكية على المستوى القومى، وكان كل السياسيين تقريباً يعتقدون أن تطوير التعليم هو المفتاح لاستمرار التميز والمنافسة الاقتصادية القومية، وأصبحت التربية قضية سياسية.

ولقد كانت سياسات إصلاح تمويل التعليم فى الثمانينات معقدة وصعبة نظراً لارتباط التربية بالقضايا الاقتصادية والنمو الاقتصادى المحلى، والمنافسة الاقتصادية

1- ***Odden, Allan and Picus Lewrence***: School, Finance op. cit, pp247-248.

الدولية. وقد كان هناك نشاط من قبل حكام الولايات وقيادات الإصلاح التعليمى فى تلك الفترة.

ومن أبرز خصائص إصلاح تمويل التعليم فى تلك الحقبة ما يلى[١]:

- لعبت جماعة رجال الأعمال دوراً كبيراً فى إصلاح التعليم وتمويله خاصة من الحضانة وحتى سن ١٢ سنة.
- ارتفاع ضريبة الملكيات وضريبة المبيعات.
- انخفاض كبير فى معدلات الضريبة القومية وخاصة فى معدلات ضريبة الدخل.
- ضعف دور التربويين فى عملية صنع السياسة التعليمية.
- زيادة الأموال المخصصة للتربية، واستمرار الاعتماد القوى على الضرائب.
- ظهور الاتجاه نحو اللا مركزية ومنح المدارس والمناطق التعليمية سلطة القرار فى التمويل.
- هناك علاقة بين نظام تمويل التعليم فى أى ولاية وأهداف هذه الولاية.
- التركيز على تمويل البرامج التربوية وتبنى رسوم جديدة ومحاولة البحث عن صيغ جديدة للتمويل. مثل التمويل الحفزى للمدارس عن طريق المنح المالية الفيدرالية، واستنادها إلى مستوى إنجاز الدارسين وكذلك ربط الأموال بالتحسينات فى الجودة التربوية.
- ارتفعت العوائد التربوية من ٩٦,٩ بليون عام ١٩٨٠م إلى ١٩٥,٢ بليون دولار عام ١٩٩٠م.
- تولدت قضايا جديدة حول إشكالية تمويل المدارس فى أمريكا (مثل اتجاه الولايات إلى المزيد من عدالة النفقات رفع وتحريك توقعات الأداء المتميز وسرعة الإنجاز - البحث عن جعل الولايات المتحدة الأمريكية الأولى فى العالم فى الرياضيات والعلوم - ورفع نسبة خريجى التعليم العالى من ٧٥-٩٠٪.

جـ- أهم معالم سياسات إصلاح تمويل التعليم فى حقبة التسعينات[٢] :

وعن تمويل التعليم فى أمريكا فى التسعينات فإن أبرز مايلاحظ هو التأكيد على الإنتاجية وقضايا الفعالية ، والتركيز على الاستراتيجيات التربوية وإنجاز الدارسين

1- Ibid, P252.

2- ***Luneburg C. Fredandornstein C. Allan***: Educational Administration Concepts and Practices, op. cit, pp 440-441.

- Ibid, p 252.

الاستخدام الأمثل للفصل ، تحديث المبانى القديمة ، التركيز على المدارس الصغيرة ، توسيع دائرة المعلومات عن ماذا يحدث عند توزيع الأموال على المدارس حيث يمثل هذا تحدياً لأبحاث تمويل التعليم فى أمريكا ، إتباع أسلوب اقتصاديات الطاقة وذلك عن طريق تحسين المدرسة والمدرس وحصص التدريس ، التسريح المؤقت للمعلمين ، تحليل كلفة الطالب وكلفة البرنامج والدارس والفصل والمدرسة ، بالإضافة إلى التركيز على الطالب كوحدة إنتاجية ، والتركيز على فعاليات البرامج والمناهج. كل ماسبق يمثل إجراءات للتغلب على نقص الموارد ، حيث أن ذلك الإتجاه هو أبرز مايلاحظ فى عقد التسعينيات.

د- قضية العدالة المالية فى إصلاح تمويل التعليم فى أمريكا :

بعد الاستعراض السابق لبرامج إصلاح تمويل التعليم فى الولايات المتحدة الأمريكية، تجدر الإشارة إلى قضية هامة فى هذا الصدد ألا وهى قضية العدالة المالية.

العدالة المالية فى إصلاح تمويل التعليم فى أمريكا[١]:

ذكر (أودن آلان) أن عدالة تمويل المدارس فى الولايات المتحدة الأمريكية تتطلب الإجابة عن أربعة أسئلة محورية وأساسية :

١- لمن يجب أن يكون تمويل المدارس عادلاً ؟ للأطفال ؟ أم لدافعى الضرائب ؟

٢- ما المصادر المستهدفة لتمويل الخدمات التربوية والتى يجب أن توزع بعدالة ؟

٣- كيف تعرف العدالة؟ وما المبادىء والمعايير المستخدمة لتحديد عدالة التوزيع ؟

٤- ما مقدار العدالة فى النظام ؟ وما هى الحالة الراهنة للعدالة ؟

وقد صنف (أودن) العدالة إلى قسمين :

أ- عدالة أفقية Horizantal Equity والتى تعنى أن الطلاب المتشابهين يجب أن يعاملوا بالتساوى بحيث يتلقون مقداراً متساوياً سواءاً من العوائد العامة المحلية أو عوائد الولاية، أو إجمالى النفقات الجارية.

ب- العدالة الرأسية Vertical Equity والتى تعنى الأخذ فى الاعتبار الاختلافات والتباينات بين التلاميذ. وبمعنى آخر المعاملة المختلفة للتلاميذ المختلفين، إذ أن

1- ***Odden, Allan and Picus Lewrence***: School Finance, op, cit, p 60.

الخصائص المميزة للدارسين أو الطلاب أو المناطق التعليمية أو البرامج هى التى تحدد طريقة التمويل وشكله وحجمه.

ويضيف (أودن آلان) أن هناك ست مقاييس إحصائية تستخدم لقياس عدالة تمويل المدارس، هى[١]:

١- مؤشر مكلون Mcloone Index : والذى يعد مؤشراً فريداً ومتميزاً فى مجال تمويل التعليم، وقد سمى باسم استاذ اقتصاديات بجامعة ميريلاند (اى يوجين مكلون) وقد صمم هذا المقياس لبيان درجة التساوى للمشاهدات أو القيم تحت نسبة الخمسين، وقد تأثر هذا المقياس بالثقافة السياسية الأمريكية التى تولى اهتماما زائدا بظروف هؤلاء الذين فى القاع وتحت خط المنتصف. وهذا المقياس يعكس وجهة النظر هذه. ويبين نسبة القيم تحت الخمسين بالنسبة للمجموع. وهذا المقياس شائع فى العديد من التحليلات المتعلقة بعدالة تمويل التعليم.

٢- المدى Range وهو الفرق بين أعلى قيمة وأقل قيمة أو هو الفرق بين المشاهدات الأكبر أو المشاهدات الأقل، أو الفرق بين القيمة الأكثر تكراراً والقيمة الأقل تكراراً، وهو مقياس محدود الفائدة لأنه يبين درجة المساواة أو اللا مساواة لأى مشاهدة.

٣- المدى المحدد أو المقيد Restricted Range وهو الفرق بين قيمة أى مشاهدة فى القمة وقيمة أى مشاهدة فى القاع، مثل الفرق بين قيمة المشاهدة عند ٥٪ وقيمة المشاهدة عند ٩٥٪ أو قيمة المشاهدة عند ١٠٪ وقيمة المشاهدة عند ٩٠٪.

٤- معامل الاختلاف Coefficient of variation وهو عبارة عن الانحراف المعيارى مقسوماً على المدى، ويبين هذا المقياس نسبة الاختلاف عن الوسط، ويشتمل على جميع القيم.

٥- معامل جينى Gini Coefficient وهذا المعامل اشتق إحصائياً من المقاييس الاقتصادية عند عدم التساوى فى الدخل. ويحسب معامل (جينى) من الرسم البيانى، والذى يمثل المحور الرأسى فيه القياس المتتابع لمشاهدة معينة كنسبة من القيم الكلية للمشاهدات ويمثل المحور الأفقى عدد المشاهدات كنسبة مئوية. والرسم النهائى يبين درجة توزيع (الأموال مثلاً) بالتساوى كنسب مئوية على (الطلاب كنسب مئوية مختلفة).

1- Ibid, pp 54-68.

٦- معدل المدى الاتحادى Fedral Range Ratio: وهو الفرق بين قيم الملاحظات أو المشاهدات عند نسبة ٩٥٪ ونسبة ٥٪. ويبين هذا المقياس كم تكون المشاهدات عند ٩٥٪ أكبر من نسبة المشاهدات عند ٥٪. ويستخدم حالياً فى سياسة تمويل التعليم الفيدرالى.

وفيما يتعلق بدراسة المساواة والعدالة المالية فى إصلاح تمويل التعليم، قام (تايلور وآخرون) بتعديل تحليل (منحنى لورانس) الذى عن طريقه يمكن قياس الدرجة التى عندها تتحقق صيغة التمويل التعليمى التى تحقق المساواة فى النفقات، وتحدث نوعا من الحياد المالى. وقد وجدوا أن الوصول إلى صيغة تمويل معتمدة على منح كفالة أو ضمان مع أو بدون استرداد الامدادات المالية، وذلك عن طريق تغيير النظام الضريبى، يمكن أن تؤدى إلى زيادة حقيقية فى الحياد المالى للنظام. وبمعنى آخر إن تغيير نظام التمويل عن طريق تغيير النظام الضريبى قد يؤدى إلى حصول المناطق التعليمية على موارد متساوية فعلياً، وذلك فى وجود معدلات متساوية من ضريبة الملكية[١].

رابعاً : أبرز المشكلات التمويلية التى يعانى منها نظام التعليم والتعليم الفنى[٢] :

على الرغم من التقدم والازدهار الذى يعيشه المجتمع الأمريكى إلا أنه لايخلو من المشكلات فى كافة جوانبها ، ويمكن تلخيص أبرز مشكلات تمويل التعليم فى النقاط التالية :

- انكماش دور الحكومة الفيدرالية فى تمويل التعليم وخاصةً فى الولايات الفقيرة .
- نقص المعلومات حول مايحدث عند توزيع الأموال على المدارس ، وتمثل عملية توسيع دائرة هذه المعلومات تحدياً لأبحاث تمويل التعليم فى أمريكا فى التسعينيات .
- تنطوى ضريبة الملكية (التى تعد المصدر الرئيسى لتمويل التعليم) على ظلم فى عملية تقدير الحكومات المحلية لقيمتها على الممتلكات الفعلية ، بالإضافة إلى كونها ضريبة تنازلية تتناقص كلما زاد الدخل فإنها تؤدى إلى عدم التمييز بين الغنى والفقير .
- تمثل أوراق اليانصيب عبئا على الفقير أكثر من الغنى ، كما أنها ليست مصدراً فعالاً للدخل ، وذلك لأن معظم إيرادها يستنفذ فى إدارتها وجوائزها .

1- *Taylor L. Lari an Other*: Equality and Fiscal Equity in School Finance Reform, op. cit, p175.

2- *Wernez Hirsh*: Financing Public First-Level Land Secand - level Education inU.S.A, op, cit.

- يعد الاقتصار على ضريبة الملكية المفروضة عن طريق المناطق التعليمية المحلية مصدر معظم المشاكل والعقبات التى تواجه التعليم العام فى الولايات المتحدة الأمريكية.
- عدم الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة ، وعدم استخدامها بفعالية .
- استمرار اعتماد تمويل التعليم على الحكومة المحلية فى الأساس يعتبر أحد أكبر المشاكل فى مشروع التعليم بكامله .

بعد الاستعراض السابق لتمويل التعليم الفنى فى الولايات المتحدة الأمريكية يلاحظ أن النجاح فى أحداث التطوير والنقلة الحضارية فى المجتمعات المتقدمة إنما هو حصيلة مجموعة من العوامل المترابطة والمتشابكة، فنجاح تمويل التعليم والتعليم الفنى فى أمريكا مرتبط بالنجاح فى الإدارة والنجاح فى تحديد الأهداف ونجاح فى التخطيط والمتابعة، ونجاح فى إحداث التنسيق بين قطاعات المجتمع المختلفة والتعليم. ومن الملاحظات الهامة أيضاً أنه على الرغم من النجاح الكبير الذى حققه المجتمع الأمريكى فى مجال التعليم، قد تبين مما سبق أن هناك مشاكل وثغرات ونواقص واختلافات واسعة بين الولايات المختلفة، فليست هناك مثالية مطلقة ولكن هناك قصور معترف به ولكنه لا يسيطر ولايعد السمة الغالبة فى المجتمع، ولعل فى ذلك درس يستفاد منه فى حالة المجتمعات التى تريد الانطلاق نحو التقدم وتحقيق الرفاهية لشعوبها ومنها المجتمع المصرى.

*** تمويل التعليم والتعليم الفنى فى جمهورية ألمانيا (التجربة الألمانية) .**

على الرغم من خروج ألمانيا من الحرب العالمية الثانية منهزمة ومحطمة بالإضافة إلى افتقارها للمصادر الطبيعة، إلا أن الشعب الألمانى قبل التحدى وسار فى الاتجاه الصحيح لإزالة آثار الهزيمة وتحقيق التقدم والرخاء واتجهت ألمانيا للتعليم، إيماناً منها بدوره الأساسى وأحدثت سلسلة من الإصلاحات التربوية فى نظامها التعليمى، حتى وصلت به إلى أعلى درجة من الامتياز على المستوى الدولى. وقد وصلت ألمانيا إلى نظام فى التعليم الفنى يعد الأول على المستوى الدولى بلا منازع. ويقرر الخبراء أن التعليم المهنى والتدريب فى ألمانيا يقف وراء المعجزة الاقتصادية التى حققتها ألمانيا.

ويمكن القول أن النظام التعليمى فى ألمانيا نظام لا مركزى إلى حد كبير، حيث أنه نتيجة لحصول كل ولاية (lander) على استقلالها الثقافى أصبحت كل ولاية ملزمة ومسموح لها بابتكار النظام التعليمى أو المدرسى الخاص بها. ومع ذلك "فإن البناء

التعليمى فى كل الولايات الألمانية يتشابه من حيث الأساس والمستوى، وهناك خطوط عريضة تشترك فيها جميع الولايات مثل امتداد فترة الإلزام لمدة تسع سنوات على الأقل قبل الالتحاق بالمدارس المهنية"[١].

ويتكون النظام التعليمى فى ألمانيا من مدارس للتعليم العام ومدارس مهنية وكليات فنية ثم جامعات، وفيما يتعلق بالتعليم الثانوى فإنه "يلى مرحلة التعليم الابتدائى ذات السنوات الأربع (من ست إلى عشر سنوات). ويتألف من حلقتين مدة الحلقة الأولى خمس أو ست سنوات وهى نهاية سن الإلزام ، وتشمل المدرسة الأكاديمية والمدرسة المتوسطة والمدرسة الفنية والمدرسة الشاملة. وتتكون الحلقة الثانية من التعليم الثانوى (والتى مدتها ثلاث سنوات) من المدرسة الأكاديمية العليا والمدرسة الفنية ، والمدرسة المهنية العليا ، ثم يعقب هذه الحلقة التعليم الجامعى[٢]. وتجدر الإشارة إلى أن مفهوم التعليم الفنى فى ألمانيا يتسع ليشمل جميع أنواع النشاط المجتمعى من تجارة وصناعة وزراعة وهندسة وطب ومحاماة ... إلخ ، وذلك ليغطى حوالى ٣٧٥ مهنة معترف بها رسمياً[٣]. من هنا يتبين أن من أبرز السمات التى يتميز بها النظام التعليمى الألمانى أنه يمكن أن يطلق عليه أنه تعليم مهنى ، وذلك لتغلغل التعليم المهنى فى كافة مستويات وأنواع التعليم .

وفيما يلى استعراض لمصادر تمويل التعليم والتعليم الفنى ، وأهم أساليب وآليات التمويل المستخدمة ، وأهم معالم سياسات إصلاح التمويل ، وأبرز المشكلات التمويلية .

أولاً : مصادر تمويل التعليم بعامة والتعليم الفنى بخاصة :

(أ) مصادر تمويل التعليم بعامة[٤] :

١- **الضرائب العامة :** يتم تمويل التعليم فى ألمانيا عن طريق الضرائب العامة التى تجمع بواسطة المقاطعات والمجالس البلدية .

١- ***هلموت دانر***: تقرير بمؤسسة هانس زايدل - التدريب المهنى المزدوج فى ألمانيا - مجلة العلوم التربوية، معهد الدرسات والبحوث التربوية، القاهرة، يوليو ١٩٩٣م، ص٣٠.

٢- ***مسلم محمد عليوة :*** نظام إدارة المدرسة الثانوية فى مصر وأثره على الآداء المدرسى ، دراسة ميدانية ، دراسة دكتوراة ، كلية التربية ، جامعة الزقازيق ، ١٩٩٥م ص١٤٤ .

٣- ***جمهورية مصر العربية مجلس الشورى :*** تقرير عن استراتيجية التعليم الفنى فى مصر ، مرجع سابق ص٧ .

4- ***Postle Thwaite Neville***: International Encyclopedia, op. cit .

- ***George Thomas Kurian***: World Education Encyclopedia, op. cit.

٢- **المجالس البلدية والمحلية** : يتحمل المجلس البلدى مسئولية تمويل المدارس الابتدائية وذلك بشكل تقليدى ، وليس بإمكان هذه المجالس فرض الضرائب .

٣- **حكومة الولاية أو المقاطعة** : تتحمل الولاية مسئولية تمويل التعليم الثانوى كما تساعد المجالس البلدية بأموال إضافية لتغطية نفقات التعليم بها .

٤- **الحكومة الفيدرالية** : تقوم الحكومة الفيدرالية بتمويل التعليم المسمى Tertiary حيث تمنحه الحكومة منحالتغطية نفقاته ، وكذلك تقدم الحكومة الفيدرالية منحالبعض طلاب التعليم الثانوى ، وتأخذ هذه المنح أحياناً شكل القروض الطلابية .

ب- مصادر تمويل التعليم الفنى[١] :

نظراً للطبيعة الخاصة للتعليم الفنى بالإضافة إلى أنه فى ألمانيا معقد التركيب فإن له مصادر تمويل متوازنة ومحكمة تتمثل فى :

١- **الدولة** : تنفق الدولة ممثلةً فى حكومة الولاية على دراسة الطلاب بالمدارس المهنية حيث تسدد نفقات المدارس المهنية من الأبواب العامة. وقد أنفقت الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات حوالى ١,٢٥بليون مارك على برامج خاصة بالطلاب فى المدارس المهنية وذلك عام ١٩٨٤م ، وفى عام ١٩٩١م انفقت الدولة ٩ مليار مارك على التأهيل المهنى. وتتحمل الدولة بشكل غير مباشر جزءاً من تكاليف التعليم المهنى ، بالإضافة إلى أنها تمنح معونات مالية إضافية لأولئك الذين لايمكنهم التخرج من التعليم بنجاح دون دعم مالى إضافى. وتتمثل المعونات التى تقدمها الدولة فى : - معونات خاصة للشباب المتضرر ومن هم بحاجة إلى إعداد سابق بعد المدرسة لتعلم إحدى المهن. - معونات فرضية إضافية للتلاميذ المعوذين .

٢- **المؤسسات الصناعية والتجارية** : تقوم المؤسسات الصناعية بدور لايستهان به ، حيث تنفق تلك المؤسسات القائمة حالياً حوالى ٢٣ مليار مارك ألمانى سنوياً على التعليم المهنى. وتلعب الصناعة والتجارة الدور الرئيسى فيما يتعلق بتمويل وإدارة التعليم المهنى، وللتجارة والصناعة وجود مكثف فى التعليم المهنى والتدريب .

1- ***Helmut Danner***: Bildung "Abasic term of German educational, education sciences (IES), Cairo university, vol.1, no.(2) Sep., 1994, pp. 7 - 20 .

- ***Max Planck***: Institut Fur Bildungs Forschung: Das Bildungsen in der Bundesre Publik Deutschlan, Rowohlt Taschenbuch Verlag, Hamburg, 1990 . S. 350 .

- *راينر أورتليب* : التعليم المهنى فى النظام المزدوج فى جمهورية ألمانيا الإتحادية ، تجربة هشام نصيف مكى ، بون ، ألمانيا ، ١٩٩٢م ص٤٢ .

٣- **أصحاب العمل** : وهم الذين يتحملون المسئولية الإدارية والمالية ، وينتمون عادةً إلى مجال القطاع الخاص. وهناك روابط خاصة لأصحاب العمل تقوم بدور هام فى مجال حمايتهم وتمثيلهم ، ويتحمل أصحاب العمل الجزء الأكبر من تكلفة التلمذة الصناعية.

إن المصادر السابقة تتكامل مع مصادر تمويل التعليم بعامة ، وذلك لأن الهدف الأساسى للتعليم فى ألمانيا هو مساواة التعليم المهنى مع التعليم العام وفتح قنوات العبور بينهما ، كما توجد المناهج المهنية فى جميع أنواع المدارس الثانوية على شكل مادة تسمى مادة شئون العمل وتطبيقاتها.

ثانياً : أهم آليات وأساليب تمويل التعليم والتعليم الفنى :

أ- أهم آليات وأساليب تمويل التعليم[١] :

١- التمويل المباشر من الميزانية العامة للدولة وذلك فيما يتعلق بالدعم الحقيقى لمدارس التعليم الخاص ، والذى يصل فى كثير من الأحيان إلى ٩٠٪ من كلفة التشغيل ، وتكون هذه المدارس الخاصة عادةً بلا رسوم وتتبع الكنائس .

٢- تتحمل الولاية مسئولية النفقات الشخصية للتلاميذ وتقدم الولاية مساعدات كأموال إضافية للمجالس البلدية .

٣- تقدم الحكومة الفيدرالية منحا للتعليم المسمى Tertiary والذى يعد من مسئوليات الحكومة الفيدرالية. كماتقدم الدولة معونات مالية إضافية للأشخاص الذين لايمكنهم التخرج فى المؤسسات التعليمية بنجاح دون دعم مالى إضافى .

٤- يقوم أصحاب العمل بتحمل الجزء الأكبر من تكلفة التلمذة الصناعية .

٥- تقدم الدولة معونات خاصة للشباب المتضررين ومن هم بحاجة إلى إعداد سابق بعد المدرسة لتعلم إحدى المهن .

٦- القروض الطلابية ، حيث تقدم الحكومة الفيدرالية منحا لبعض طلاب التعليم الثانوى تأخذ شكل القروض الطلابية .

---

1 - ***George Thomas Kurian***: World Education Encyclopedia, op. cit.

- ***Gertlosse and other***: Vocatinal education Transiation: Aseven Country study of curricula for lief long vocational learning UNESCO institute for education, Hamburg Fedral Republic of Germany, 1998.

- *راينر أورتليب* : التعليم المهنى فى النظام المزدوج فى جمهورية ألمانيا الإتحادية ، مرجع سابق .

obeikandi.com

ب- أهم آليات وأساليب تمويل التعليم الفنى[١] :

لما كان مفهوم التعليم الفنى فى ألمانيا يتسع ليشمل جميع أنواع النشاط المجتمعى ، بالإضافة إلى أن التعليم المهنى يصبغ جميع أنواع ومستويات التعليم ، فإن ما يقال عن آليات وأساليب تمويل التعليم بعامة ينسحب على التعليم الفنى ، إلا فى بعض التمايزات البسيطة والتى منها :

- يهيمن على نظام التعليم الفنى والتدريب المهنى فى ألمانيا نظام Daul system والذى فيه ينتظم الطلاب فى المدارس يوماًأو يومين فى الإسبوع وباقى أيام الإسبوع فى التدريب العملى فى المؤسسات والمصانع ، والغرف التجارية والصناعية هى التى تعتمد الشهادة. ولما كان هذا النظام يعمل فى إطار الظروف السياسية والاقتصادية للمجتمع الألمانى فإن الدولة عادةً لاتتدخل ولكنها تضع فقط الإطار القانونى للعمل (إذ أن الاقتصاد الألمانى يتبع نظام السوق الاجتماعى الذى يسير وفق العرض والطلب ، ويتضمن فى نفس الوقت عنصراً اجتماعياً) ، ومع ذلك يتمتع الشركاء الضعفاء بالحماية وتتعدد الجهات التى تشارك فى تحمل المسئولية الإدارية فى نظام التأهيل المهنى. وهناك أصحاب العمل ونقابات العمال والغرف المتخصصة والمدارس المهنية والمتدرب نفسه (الذى يحصل فى السنة الأولى على ٥٠٠ مارك ألمانى ترتفع فى السنة الثانية لتصل إلى ٩٠٠مارك) ، بالإضافة إلى مراكز التأهيل المهنى التى يزيد عددها عن نصف مليون، والدولة والتى تنفق على دراسة الطلاب بالمدارس المهنية ، وكذلك الأحزاب حيث أنها لعبت دوراً هاماً فى مجال التدريب المهنى والمساعدة فى إلحاق معظم الشباب بحرفة معينة.
- يقوم القطاع الخاص بتحمل نفقات التعليم فى مؤسسات العمل والإنتاج المختلف .
- تسدد نفقات المدارس المهنية من الأموال العامة .

1- ***Canter Leanard***: Vocational Education and Trainning in the Developed world. Comparative study, champon and Hall Inc, Land, New York, 1991, P68.

- ***Helmut Danner***: Bildung "Abasic term of German educational, education (sciences (IES), Cairo university, Sep., 1994 .
- ***Max Planck***: Institut Fur Bildungs Forschung: Das Bildungsen in der Bundesre Publik Deutschlan, Rowohlt Taschenbuch Verlag, Hamburg, 1990 .
- ***Martin Baethge, Knut Nevermann (Hrsg.):*** Enzyklopadie Frziehungs- Wissenschaft, Bands, Klett - cotto. 1985. P 264 .

- تتحمل المؤسسات معظم النفقات حيث تنفق حالياً حوالى ٢٣مليار مارك سنوياً على التعليم المهنى .
- تقوم مؤسسة العمل الفيدرالية بالإنفاق على تطوير التدريب المهنى .
- تسهم الصناعة والتجارة فى الإنفاق على التدريب المهنى المزدوج وذلك طواعيةً ، ففى عام ١٩٨٥م وصلت جملة الإنفاق ٢٠ بليون مارك ألمانى .

ثالثاً : أهم معالم سياسات إصلاح تمويل التعليم والتعليم الفنى[١] :

لما كانت ألمانيا ترفع شعار "تعليم مهنى للجميع" فإن الحديث عن التعليم بعامة يتضمن الحديث عن التعليم الفنى ، وذلك فيمايتعلق بإبرز معالم سياسات إصلاح التمويل والتى يمكن تلخيصها فيما يلى :

- هناك تركيز على الإيمان الشديد بأنه لايمكن تقديم فرص تعليمية متنوعة ومناسبة لجميع الفئات إلا إذا تطابق التعليم المهنى والعلمى مع متطلبات عالم العمل ، وذلك وفق مطامح وقدرات الفئات المختلفة المتقدمة للتعليم الفنى .
- يمثل الهدف الأساسى للتعليم فى ألمانيا مساواة التعليم المهنى مع التعليم العام وفتح قنوات العبور بينهما .
- هناك إتجاه نحو التعليم المهنى التكنيكى والذى يعادل نظام تعليمى تكميلى متنوع له بنية اجتماعية وأشكال تمويل متعددة .
- ينظر إلى الدولة على أنها لابد أن تتحمل المسئولية السياسية والاجتماعية لتعزيز التعليم المهنى التكميلى وتقديم الدعم اللازم الإضافى له ولخرجيه .
- يحظى التعليم المهنى التكميلى أو مايطلق عليه التعليم اللاحق أو المتتابع باهتمامٍ خاص فى الولايات الجديدة فى ألمانيا ، ويقوم المركز الإتحادى بالإنفاق على هذا النوع من التعليم.
- تعد ألمانيا أكثر من أى دولة أخرى بخصوص اشتراك الصناعة والتجارة فى إعداد الصغار للعمل والمشاركة فى تمويل هذا الإعداد وتغطية نفقاته .
- يوجد نظام الأجازات التعليمية مدفوعة الأجر ، حيث يمنح العامل أجازة مقدارها عشرة أيام عمل لكل سنتى عمل متعاقبتين ، ويرتبط الحصول على هذه الأجازة الالتحاق

1- ***Gertlosse and other***: Vocatinal education Transiation: Aseven Country study of curricula for lief long vocational learning op. cit .

ببرامج دراسية بالمعاهد التعليمية الفنية ، وتتدخل النقابات المهنية مع أصحاب العمل فى الترتيب لهذه الأجازة.

- ينظر إلى التعليم الفنى فى ألمانيا على أنه مصدر تربوى ذو قيمة لاتقل عن قيمة التعليم العام ، حيث من خلاله يمكن تنمية عادات التخيل والتفكير الدقيق وذلك من خلال مقررات دراسية عملية ، لذلك هناك تكاتف من جميع الجهات للإنفاق على هذا النوع من التعليم (وهذا مانفتقده فى مصر) .
- ينظر للتعليم المهنى فى ألمانيا على أنه له دوراً أساسياً فى عملية الدمج الأوربى وإزالة الحدود الفاصلة بين الدول الأوربية ، خاصةً فيما يتعلق بخريجى التعليم الفنى والقوى العاملة ، لذلك يصبح تمويل هذا النوع من التعليم مرتبطا بأبعاد إقليمية سياسية. (وهذا مانحن فى أشد الحاجة إليه فى مصر داخل المحيط العربى) .

رابعاً : أبرز المشكلات التمويلية التى يعانى منها التعليم والتعليم الفنى :

تتدر المشكلات التى يعانى منها نظام التعليم فى ألمانيا ، وذلك لأن التعليم بألمانيا تغلب عليه الصبغة المهنية منذ سن مبكرة وحتى المراحل النهائية من التعليم ، لقد سبقت الإشارة إلى أن الدولة تهدف من وراء التربية إلى إعددا الفرد للعمل والحياة ودمجه فى مجتمعه وامتهانه بالمهنة التى يريدها على أساس قوى من الدراسة والتدريب والخبرة العملية والعلمية وطبقاً للميول والاتجاهات والقدرات الخاصة لكل فرد والتى يكشف عنها منذ المراحل الأولى ، وبذلك تمتلك ألمانيا أفضل نظام للتعليم الفنى على مستوى العالم. وعلى الرغم مماسبق فإن المجتمع الألمانى دائم البحث عن الأفضل والسعى نحو التجديد والتجويد بدون توقف ومن أبرز المآخذ التى ينظر إليها بعين الإعتبار :

- ضعف الاتصال بين المدارس وعالم العمل (كمايرى ذلك أصحاب العمل حيث يطالبون بمزيد من الاتصال والارتباط بين المدارس وعالم العمل ويطالبون بمناهج تركز على الجوانب العملية) .

ويختتم الباحث الحديث عن التجربة الألمانية بالإشارة إلى أهم ماتتميز به التجربة الألمانية فى مجال التعليم الفنى والتدريب المهنى :

- هناك قناعة بأن التعليم المهنى للعاملين له أهمية كبرى للنجاح الاقتصادى للمؤسسات والاقتصاد الوطنى على وجه العموم.
- يعد الاستثمار فى التعليم المهنى فى ألمانيا استثمارا للمستقبل.

- على الرغم ما وصلت إليه ألمانيا من تقدم فى مجال التعليم الفنى والتدريب المهنى إلا أن هناك تطوير لهذا النوع من التعليم فيما يسمى بالتعليم المهنى التكميلى لمواجهة التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية الجديدة.
- هناك تحدى يلقى على النظام المزدوج فى التعليم المهنى ضرورة البرهنة على أنه بديل مفر للدراسة فى الجامعات، وذلك أمام شباب لديهم ميل متزايد نحو الدراسة الجامعية.
- هناك قناعة بأن التعليم لا ينتهى بانتهاء التعليم المهنى إذ أن المتطلبات المهنية تتغير باستمرار، بل يحدث أحياناً تغيرا فى مجالات مهنية كاملة كما أن التطورات التكنولوجية المتسارعة تتم خلال فترات زمنية قصيرة جداً، وهذا يستوجب ضرورة تكميل المؤهلات المهنية.
- هناك حاجة تتزايد باستمرار إلى القوى العاملة التخصصية المتوسطة.

بالإضافة إلى ما سبق هناك من يبحث عن الأفضل ويدعو إلى وجوب اعتبار التعليم الفنى ومصدرا تربويا ذا قيمة مثل التعليم العام، ويجب تنمية عادات التخيل والتفكير من خلال مقررات عملية تدرس، كما يجب أن يقدم لكل الأعمال ولكل المستويات ما يكون مناسبا لأعمارهم إذ أن هدف التربية تطوير الوجود الإنسانى العام[1].

وبعد ... هذه هى التجربة الألمانية وهذه هى الدروس التى يمكن الاستفادة منها فى واقعنا المصرى من خلال محاولة تغيير النظرة الاجتماعية المتدنية للتعليم الفنى من خلال مجموعة من الإجراءات تتضمن ادماجه مع التعليم العام فى صفة واحدة تضمن تغلغله فى جميع مراحل التعليم، وبذلك يقضى على الفصام النكد بين التعليم العام والتعليم الفنى، وبذلك يتم التغلب على جميع المشكلات التى يعانى منها هذا النوع من التعليم بما فيها من المشكلات المتعلقة بجانب التمويل والتى لا يمكن التعامل معها بمعزل عن باقى المشكلات التعليمية فى إطارها وملابسات الظروف الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية والتاريخية التى تحيط بها، وتتفاعل معها تأثيراً وتأثراً.

*** تمويل التعليم والتعليم الفنى فى المملكة المتحدة (التجربة الإنجليزية).**

إن من أبرز السمات التى يتميز بها المجتمع الانجليزى الديمقراطية والحرية وتكافؤ الفرص، تلك الخصائص التى تؤثر فى النظام التعليمى وتقوم عليها فلسفته. ويتحدد دور الدولة فى قطاع التعليم فى المشاركة فى وضع السياسة العامة، وتساعد

1- ***Gertlosse and other***: Vocatinal Education Transiation: Aseven Country Study of Curricula for Lief long Vocational Learning UNESCO institute for Education, Hamburg Fedral Republic of Germany, 1998.

السلطات التعليمية المحلية على تسيير حركة التعليم بها مع مرونة في مراعاة ظروف وحاجات كل سلطة أو منطقة تعليمية، لذلك "عرف عن النظام التعليمي الإنجليزى أنه نظام قومى يدار محلياً"(١)، "فالتعاون بين السلطتين المركزية والمحلية فى إدارة تصريف شئون التعليم والإشراف عليه هو السمة المميزة للتعليم الإنجليزى"(٢).

ويدل تاريخ التعليم فى انجلترا على أن الدولة لم تكن تتدخل فى نظام التعليم قبل القرن التاسع عشر، وقد تدخلت الدولة بعد أن عجزت الجمعيات الخيرية على تحمل مسئولية تعليم الشعب الانجليزى. وقبل صدور قانون (بتلر) للتعليم عام ١٩٩٤م لم يكن بانجلترا نظام تعليمى قومى يتكون من مراحل تؤدى الواحدة إلى الأخرى، "وكان لا يلتحق بالمرحلة الثانوية إلا من يستطيع دفع المصروفات، وكان يعقد امتحان مسابقة يحصل المتفوقون فيه على أماكن مجانية بالمدارس الثانوية"(٣).

وقد تعاقبت الإصلاحات فى نظام التعليم بصدور مجموعة من القوانين من أهمها قانون التعليم الجديد عام ١٩٧٦م والذى كانت أبرز أهدافه الإسراع نحو التعميم الكامل للمدرسة الثانوية الشاملة، ثم أعقبه قانون التعليم لعام ١٩٨٠م، والذى يعد إصلاح فى نظام إدارة المدارس وشروط القبول والمساعدات والمنح المالية للسلطات المحلية. ومنذ ذلك التارخ تقلصت مسئوليات السلطات المحلية (L.E.A) تدريجياً. ثم صدر قانون عام ١٩٨٦م. "ثم قانون الإصلاح التعليمى عام ١٩٨٨م الذى استحدث مجلسين جديدين لتمويل الجامعات والتعليم العالى"(٤).

ومن الملفت للنظر فى التجربة الانجليزية أن انجلترا قد أحدثت ثورة عميقة دون أن تقوم بثورة – وذلك كما يذكر محمد سيف الدين فهمى – من خلال عملية تطويرية على مدى هذا القرن والقرن السابق، " ولقد حققت انجلترا فى تعليمها كل مبادئها وأحلامها فى تعليم ديمقراطى للجميع ، يحقق تكافؤ الفرص ، ويحقق ارتباط التعليم بالعمل أشد ما يكون الإرتباط ، ويزيل الحواجز بين التعليم العام والمهنى ، ويحقق

١- جامعة عين شمس، كلية التربية، قسم التربية المقارنة، تطوير التعليم الفنى فى جمهورية مصر العربية فى ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة، دراسة مقارنة، يونيو ١٩٨٧م، ص٥٥.

٢- ***سعد الدين إبراهيم وآخرون (محررون)***: مستقبل النظام العالمى وتجارب تطوير التعليم، منتدى الفكر العربى، عمان، الأردن، ١٩٨٩م، ص١٢٧.

٣- ***وهيب سمعان***: دراسات فى التربية المقارنة: الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٥٨م، ص٦٥.

4- ***Postleth waite Neville***: International Encyclopedia, op. cit, p 1029.

التوازن بين المركزية واللامركزية وبين حاجات الأفراد وحاجات المجتمع وبين تقاليد الماضى ومتطلبات الحاضر وطموحاته"[١]

ومن الخصائص الهامة التى تميز التجربة الإنجليزية فى التطوير والتغيير " ذلك الحس الشعبى المنضبط داخلياً قبل أن يخشى سلطة القانون ، فالتشريع الذى يوضع يحث قبل أن يلزم ، والقانون فى انجلترا إنما هو فى النهاية إعطاء التغيير الذى تم قبل إصدار القانون صفة شرعية ، فقد صدر قانون الإلزام بعد أن تم الإلزام بالفعل .. ويتم التغيير عن طريق الحل المتصل البطئ بالعمل الذى يتقدم باستمرار دون أن تحيطه مخاطر التعجل"[٢].

وعلى الرغم مما سبق فإن هناك من يرى أن هناك عجزا على مستوى النظرية فيما يتعلق بتمويل المدارس ، كما " أن هناك إفتراضا بأن دراسة تكلفة التعليم قد أهملت بشكل خطير ، كما أن هناك مشاكل فى مجال تمويل التعليم فى الوقت الحاضر . ودراسة تكلفة التعليم يمكن أن تؤدى إلى وضع أفضل للمدارس الإنجليزية وذلك بالإضافة إلى الإدارة العلمية المناسبة لتمويل التعليم " .[٣]

وفيما يلى استعراض للتجربة الإنجليزية طبقاً للمحاور التالية :

أولاً : مصادر تمويل التعليم بعامة والتعليم الفنى بخاصة :

أ- مصادر تمويل التعليم بعامة :

١- **المساهمات المحلية** : حيث تمثل أكثرمن $\frac{٤}{٥}$ النفقات التربوية التى بلغت عام ١٩٩٠م حوالى ١٤,١٪ من مجمل النفقات الحكومية ، أى حوالى ٤,٥٪ من إجمالى الناتج القومى[٤]. وقد أعطى قانون الإصلاح التعليمى لعام ١٩٨٨م للمدارس استقلالاً كبيراً فى التمويل والإدارة ، وطلب القانون من سلطات التعليم المحلية تفويض مسئولياتها فى التمويل والإدارة إلى مجالس الإدارة بالمدارس[٥]. ومن المعروف أن الضرائب المحلية هى المصدر الأساسى لتمويل التعليم فى المملكة المتحدة ، وهى تشبه

١- ***محمد سيف الدين فهمى*** : المنهج فى التربية المقارنة ، ط٢ ، الأنجلو المصرية ١٩٨٥م ، القاهرة ، ص٥٨٠ .

٢-المرجع السابق ، ص٥٨٢ .

3- ***Knight Brain*** : Managing School Finance, Biddles Ltd., Liver Pol, England, 1983 .

4- ***Postleth Waite Neville***: International Encyclopedia, op. cit. p. 1024 .

٥- ***نجدة إبراهيم على سليمان*** : تطوير الإدارة المحلية فى التعليم ، رؤية مستقبلية ، مرجع سابق ص١٤٤ .

ضرائب الملكية فى الولايات المتحدة الأمريكية فى كثير من الطرق. وتمثل الضرائب حوالى ٦٠٪ من عوائد السلطات المحلية ، وقد انخفضت فى السنوات الأخيرة إلى حوالى ٥٠٪[١].

٢- **الحكومة المركزية** : تقوم الحكومة المركزية بتمويل نوع معين من المدارس تمويلاً مباشراً وذلك بهدف كسر احتكار السلطة المحلية للعملية التعليمية ، وتدار هذه المدارس عن طريق وزير التعليم ، ولايحصل من طلابها أى رسوم[٢]. كما تقدم الحكومة المركزية منحا مثل منح التدريب أثناء الخدمة وتتلقى الجامعات منحا مباشرة من خزينة الدولة وتختلف نسبة الدعم الحكومى للمقاطعات المحلية وتحاول الحكومة المركزية الآن التحكم فى نفقات الحكومات المحلية ، ومثل هذا مصدراً لبعض المشاكل[٣]. وفى عام ١٩٨٤/٨٣م بلغت ثمن المنح الحكومية للتلاميذ الفقراء ١٧ مليون جنيه إسترلينى[٤] .

٣- الرسوم الدراسية : قد تساعد الرسوم الدراسية فى المصادر المحلية فى تمويل التعليم، وتلعب الرسوم دوراً فى نظام البونات التعليمية ، إذ أن مصاريف دراسية تزيد عن قيمة البون يتحمله الآباء[٥]. وتغطى الرسوم الجامعية حوالى ٣٣٪ من إجمالى موارد الجامعة[٦].

٤- **مصادر خاصة** : وهذه المصادر إنما تكون لتمويل المدارس غير الحكومية التى تمول بشكل تام من هذه المصادر[٧].

ب- مصادر تمويل التعليم الفنى :

من الملفت للنظر أن المدارس الثانوية فى المملكة المتحدة تقدم مقررات مهنية لعدد من المهن بجانب العلوم الإنسانية ، وبذلك يحصل الطالب على شهادة إتمام المرحلة الثانوية ويكون أيضاً مؤهلاً تأهيلاً مبدئياً فى مهنة من المهن ، ويستطيع بعد ذلك الانضمام لسوق العمل أو الاستمرار فى نظام التلمذة الصناعية أو أى تأهيل مهنى آخر

1- ***Crocuer Horstman J. Nancy***:The Finance of Education in England, of Cit, pp. 261-262.

٢- *نجدة إبراهيم على سليمان* : تطوير الإدارة المحلية فى التعليم ، رؤية مستقبلية ، مرجع سابق ص١٤٤ .

3- ***Crocuer Horstman J. Nancy*** : The Finance of Education in England, of Cit, P. 261.

4- ***Foon E. Anne*** : Nangoverment School System : op Cit., p., 203 .

٥- *نجدة إبراهيم على سليمان* : تطوير الإدارة المحلية فى التعليم ، رؤية مستقبلية ، مرجع سابق ص١٤٤ .

6- ***Chaube S.F. chaub A, (editor)*** : Comperative Education, op. Cit. p. 250.

7- ***Mosen P.*** : Private Education in the E.E.C., London, isis, 1983 .

للحصول على الشهادة القومية (الدبلوم القومى) ، وهى مؤهلات مهنية وبعد ذلك يستطيع الطالب العمل بإحدى المهن أو مواصلة الدراسة بالجامعات والمعاهد العليا[١]. وفى نهاية سن الإلزام (١٦سنة) يمكن للطالب أن يسلك واحداً من المسارات الأربعة التالية[٢] :

- الحصول على عمل أثناء مرحلة التعليم. - الالتحاق بالعمل لفترة مع تركه لمدة زمنية محددة وفق برنامج دراسى كمتطلب إلى العودة. - الاستمرار فى التعليم بنظام الدوام الكامل لمدة سنة أو سنتين ثم يدخل الطالب سوق العمل. - الالتحاق بالتعليم العالى مباشرةً.

وبالرغم مما سبق ينفرد التعليم الفنى بالمصادر التالية :

١- **المؤسسات التجارية :** حيث تلعب دوراًهاماً فى تمويل المشروعات المتعلقة بالتعليم الفنى. وهناك إتفاقيات مشاركة بين أصحاب العمل والمدارس لزيادة الدافعية والإنجاز. "ويلزم القانون الإنجليزى أصحاب العمل بتوفير برامج التدريب للعمال أو دفع ضرائب لقطاع التدريب الصناعى"[٣].

٢- **القطاع الخاص :** حيث يلعب دوراً فى التعليم الفنى والتدريب المستمر ، ويتضمن هذا الدور إعداد وتقديم مقررات دراسية للدارسين من ١٦-١٩ سنة ، وقد شمل القطاع الخاص حوالى ١٣٪ من جميع الدارسين فى نظام التدريب المهنى والتعليم الفنى ، كما أن هناك إمكانية لزيادة دور القطاع الخاص فى سد الفجوة بين أصحاب العمل والمدارس والكليات[٤].

٣- **المساعدات الخارجية :** من المعروف أن دول الإتحاد الأوربى قد لعبت من خلال التمويل الاجتماعى والتنموى دوراً فى تمويل التعليم الفنى والتدريب المهنى فى إنجلترا[٥].

بالإضافة إلى ماسبق يذكر أن لجنة خدمات القوى العاملة تلعب دوراً كبيراً فى مجال التعليم الفنى كذلك الغرف التجارية والصناعية ، حيث تقوم لجنة خدمات القوى

١- جمهورية مصر العربية : تقرير مجلس الشورى عن استراتيجية التعليم الفنى ، مرجع سابق ص٤٠ .

٢- *عبد الجواد سيد بكر* : من تجارب الربط بين التعليم والعمل ، المؤتمر السنوى الرابع لنظم التعليم وعالم العمل ، الجمعية المصرية للتربية المقارنة بالإشتراك مع الجامعة العمالية ٢٠/٢١ يناير ١٩٩٦م ص١٢٠ .

٣- *عبد الجواد سيد بكر* : من تجارب الربط بين التعليم والعمل المرجع السابق ، ص١٢٦ .

4- ***Canter Leanard***: Vocational Education and Trainning in the Developed world. Comparative study, champon and Hall Inc, Land, New York, 1991, pp. 140-145 .

5- Ibid, p. 147 .

obeikandl.com

العاملة بتقديم مبادرات فيما يتعلق بتوفير برامج التدريب للعمال أو دفع ضرائب لقطاع التدريب الصناعى[١].

ثانياً : أهم أساليب وآليات تمويل التعليم بعامة والتعليم الفنى بخاصة :

أ- أهم أساليب وآليات تمويل التعليم بعامة :

يتشابه نظام التعليم فى انجلترا مع نظيره فى ويلز ويختلف عن النظام فى اسكتلندا، ويتميز نظام التعليم العام فى انجلترا بوجود مستويين ، المستوى الأول يتمثل فى وزارة التربية والتعليم وهى الهيئة المركزية المسئولة عن التعليم فى انجلترا وويلز ، وهناك أجهزة أخرى تساعد الوزير مثل مجلس التعليم الاستشارى وجهاز تفتيش صاحبة الجلالة . والمستوى الثانى تمثله السلطات المحلية (LEA) حيث هى المسئولة عن التعليم على المستوى المحلى " ويوجد فى انجلترا وويلز ١٤٦سلطة تعليمية LEA محلية منها ١٢٩ فى انجلترا و١٧ فى ويلز ، وتحت هذه السلطات توجد ٦٢لجنة إدرارية ، ٨٣ قسم إقليمى واللجان الإدارية تختلف فى الحجم الذى يعتمد على تعداد السكان ومصادر التمويل المتاحة فى المنطقة المعينة ".[٢]

ولكل سلطة تعليمية محلية ميزانية خاصة بها تعد عن طريق كبير موظفى التعليم وتعدل من قبل لجنة التعليم ثم من قبل مجلس المدينة أو المقاطعة أو الأقليم .... وتمد الحكومة المركزية السلطات المحلية بحوالى ٦٠٪ من الأموال التى تنفق على التعليم بواسطة تلك السلطات وتتدخل الحكومة المركزية بفرض حدود قوية على ميزانيات السلطة المحلية -كما حدث فى الثمانينات- وأى سلطة تعليمية تتجاوز هذه الحدود تهدد بتخفيض منح الحكومة المركزية . ويلعب رؤساء السلطات المحلية دوراً مؤثراً فى تشكيل السياسة التعليمية " وتختلف نسبة الدعم الحكومى للمقاطعات المحلية وتحاول الحكومة المركزية الآن التحكم فى نفقات الحكومة المحلية ، ويعد هذا مصدراً لبعض المشاكل "[٣] وفيما يلى عرض لأهم آليات تمويل التعليم فى المملكة المتحدة :

١- *عبد الجواد السيد بكر* : من تجارب الربط بين التعليم والعمل ، مرجع سابق ، ص١٢٦ .

2- ***Chaube S.F. chaub A, (editor)*** : comperative Education, of Cit, p.203 .

3- ***Crocuer Horstman J. Nancy*** : The Finance of Education in England, of Cit, p. 261 .

١- نظام البون التعليمى Voucher System :

يستخدم هذا النظام فى الولايات المتحدة الأمريكية - كما سبقت الإشارة فى بداية هذا الفصل - ويطبق هذا النظام فى المملكة المتحدة كأسلوب من أساليب تمويل التعليم . وفكرة البون التعليمى أو البطاقة تتلخص فى " وضع سلطة اختيار وصنع القرار فى يد المستهلك ، حيث فى ظل هذا النظام يتحول الآباء من أوعية للتعليم إلى مستهلكين يدفعون له . ويقومون بتقييم شديد للنظام مما ينتج عنه أعلى مستوى للخدمة التعليمية ويتلقى الآباء بون بقيمة مالية لتعليم أبنهم ، يدفعونه فى المدرسة التى يختارونها ، وتمول المدارس كلياً عن طريق الكوبون أو جزئياً ، وأى مصاريف دراسية تزيد عن قيمة البون يتحملها الآباء ".(١)

٢-نظام مصاريف الدراسة المقتطعة من الضرائب والذى يسمى بـ Tuition Taxcredits:

يذكر أن الاتجاه نحو هذا النظام فى طريقه إلى التطوير ، ويعد هذا النظام بديلا لنظام البونات التعليمية ، إلا أنه يقتطع من ضرائب الآباء عند تعليم أبنائهم .(٢)

٣- نظام التمويل المباشر من قبل وزارة التعليم :

تقوم الحكومة المركزية بتمويل نوع من المدارس تمويلا مباشرا وذلك بهدف كسر احتكار السلطة المحلية للعملية التعليمية ، وتدار هذه المدارس عن طريق وزير التعليم ولايحصل من طلابها أى رسوم .(٣)

وعن تمويل التعليم الجامعى فى انجلترا وويلز فيذكر " أن الجماعات لاعلاقة لها بوزير التعليم ، وتتلقى منحامباشرة من خزينة الدولة ، كما تتلقى مساعدات من السطات المحلية والتى تصل فى بعض الأحيان الى ٥٠٪ من إجمالى النفقات . وهناك لجنة المنح الجامعية وتقوم بدراسة المنح التى يجب أن تعطى لأى جامعة ، وبعد فحص الطلبات ترسل توجيهاتها وتوصياتها للحكومة ويمثل الحكومة فى هذه اللجنة عضو أو اثنان

١- *نجدة ابراهيم على سليمان* : تطوير الإدارة المحلية فى التعليم . وقد استندت فى ذلك الى :

*Mike Better*ل : The Ethics of Educational Management, Personal Social and Palitical Perspective on school or ganization, Cassel, London , 1992, P.83

٢- *نجدة ابراهيم على سليمان* : تطوير الإدارة المحلية فى التعليم ، المرجع السابق ، ص ١٤٣ .

٣- *نجدة ابراهيم على سليمان* : المرجع السابق ، ص ١٤٤ .

ولايرتبط أعضاء هذه اللجنة بوزير التعليم بأى شكل ، وتغطى الرسوم الجامعية حوالى ٣٣٪ من إجمالى موارد الجامعة ".[١]

٤- التفويض المالى :

أعطى "قانون الإصلاح التعليمى لعام ١٩٨٨م للمدارس استقلالاً كبيراً فى التمويل والإدارة ، وطلب القانون من سلطات التعليم المحلية تفويض مسئولياتها فى التمويل والإدارة إلى مجالس الإدارة بالمدارس "[٢]. " هذا ويدعو Kinght Brain إلى الاستقلال التمويلى للمدارس حيث يرى أن المدارس تحتاج لكى تتطور وتواجه حاجات ومتطلبات ثورة المعلومات إلى تنوع ومرونة كبيرة وواسعة ، كما أن المدارس الجديدة كبيرة الكلفة بحيث يمكن اعتبار المدرسة وحدة مستقلة بحساباتها السنوية الخاصة بها باعتبار ذلك عاملاً كبيراً فى نجاحها "[٣] وقد لقى الاتجاه السابق الدعم حيث " تبين الأدلة أن التفويض المالى للمدارس يزيد من عملية توليد الدخل ، وينتج توزيعاً أكثر فائدة وإيجابية للأموال داحل المدرسة . ويسمح بتوفير ميزانية تتراوح بين ٢٪ - ٤٪ ، كما يؤدى إلى كسر احتكار التوريد المركزى للخدمات ، حيث تواجه الخدمات المركزية منافسة من القطاع الخاص "[٤] وهذا يؤدى إلى رفع وتحسين جودة العملية التعليمية داخل المدارس . ولايعنى التفويض المالى Financial Delegation عدم الارتباط بالسطلة المركزية ولكن هناك بنودا تظل مرتبطة بالسطلة المركزية وتظل تحت الرقابة المباشرة لسلطة التعليم المحلية ، وتكون مسئولة عن تمويلها ، وهذه البنود تشمل النفقات الرأسمالية وأعباء الديون ، وكذلك البنود التى تغطى عن طريق المنح المخصصة من الحكومة المركزية مثل منح التدريب أثناء الخدمة .

وتعتبر ميزانية المدرسة فى بريطانيا أداة تخطيطية ونموذجاً لإتخاذ القرار خلال سنة مالية تالية ، وهى أيضاً ترجمة للأهداف التربوية ويمكن أن تستخدم فى التخطيط طويل المدى ومتوسط المدى ويذهب Knight Brain الى أن الميزانية الجيدة " هى التى

1- Chawse P. school chaube A., Leditary : Comparative Education op Cit., p. 250 .

٢- *نجدة ابراهيم على سليمان* : تطوير الإدارة المحلية فى التعليم ، رؤية مستقبلية ، رسالة دكتوراه ، معهد الدراسات والبحوث التربوية ، ١٩٩٧م ص ١٤٤ .

3- ***Knight Brain*** : Monaging school Finance, op Cit., p. 191 .

٤- *نجدة ابراهيم على سليمان* : تطوير الإدارة المحلية فى التعليم ، مرجع سابق ، ص ١٤٦ .

تجبر إدارة المدرسة أن تخطط للمستقبل وتترجم الأهداف والمقاصد إلى مستويات متوقعة من الأداء المتوافق مع الاستراتيجيات المناسبة "[١]

ومما يميز التجربة الإنجليزية فى مجال تمويل التعليم أن هناك معهدا للمحاسبة والتمويل العام يسمى بـ Chartered Institute of Public Financy and Accoun tancy CCIPFA ويختص بجمع الإحصائيات عن سلطات التعليم وينشرها سنوياً ، كما يصدر عنه تقارير عن مخصصات النفقات الإضافية للمدارس وعلى سبيل المثال صدر عن هذا المعهد تقرير عن النفقات الإضافية للمدارس فى انجلترا وويلز عام ١٩٨١/٨٠م بين أن ٦٧٪ من هذه النفقات اختص بها التعليم الابتدائى والحضانة ، ٢٧٪ للتعليم الثانوى ، ٣٥٪ للتعليم الخاص ٥٪ للتعليم المستمر والإضافى ، ٢٢٪ للإدارة والتفتيش ، ٢٪ نفقات أخرى .[٢]

وعن تفصيل خطوات وضع الميزانية فمن المعروف أن هناك مسحا للنفقات على المستوى العام ، ويمثل هذا المسح أساس القرارات الحكومية حول النفقات العامة لثلاث سنوات قادمة ، ويمثل هذا المسح السياسة الحكومية من خلال الورقة البيضاء والسنوية ، ويتم منح الدعم الضريبى لكل سلطة محلية عن طريق المفاوضات بين السلطات المحلية وقادة الحكومة . ومما يعيب هذا النظام أن عملية مسح النفقات تتم بدون الرجوع إلى المستوى المحلى . ولكن مرتبات المعلمين تحدد على المستوى القومى ، وعند وضع الميزانية هناك مجموعة تساؤلات تطرح وهى :[٣]

١- صف بإختصار العملية التى تجرى لتطوير الميزانية ؟

٢- ما هى العوامل التى تؤخذ فى الاعتبار عند وضع الميزانية ؟

٣- كيف يعبر عن الأهداف الجيدة فى الميزانية ؟

٤- ما هو حجم تأثير جماعات الضغط فى قرارات الميزانية ؟

٥- زادت الميزانية بمقدار ١٠٪ فما هى الإضافات التى ستجد على بنود الميزانية ؟

٦- إذا تقلصت الميزانية بمقدار ١٠٪ فما هى البنود التى ستتأثر بهذا التقلص ؟

1- ***Knight Brain*** : Managing school finance, op Cit., p. 192 .

2- Ibid, p 2 63 .

3- Ibid, p 271 .

ب- أهم أساليب وآليات تمويل التعليم الفنى :

نظراً للطبيعة الخاصة للتعليم الفنى فإنه ينفرد بهذه الأساليب :

١- الاتفاقيات التى تعقد بين أصحاب العمل والمدارس لزيادة الدافعية والإنجاز ، حيث تبين أن القانون الإنجليزى يلزم أصحاب العمل بتوفير برامج للتدريب للعمال ، أو دفع ضرائب القطاع التدريبى الصناعى .

٢- نظام الأجازات التعليمية مدفوعة الأجر والتى تربط فيها برامج الدارسين ارتباطاًوثيقاً بمطالب المهن المختلفة ، حيث أنها برامج للتدريب والتعليم من أجل المهنة .

٣- التمويل من قبل المنظمات الصناعية والتجارية .

٤- زيادة الضرائب والرسوم المدرسية وخفض مرتبات المعلمين .

٥- التركيز على رفع معدل معلم / طالب من خلال التركيز على التعليم الذاتى الفردى.

٦- استخدام البونات التعليمية .

٧- محاولة توفير الأموال من خلال تحسين ظروف العملية التعليمية والإدارة الجيدة لوقت المدرسة ، واستخدام المبانى الاستخدام الأمثل ، وتطبيق النظام الدراسى المكون من أربع فترات ، ثم تصميم المناهج بشكل يتمشى مع الاحتياجات الحالية والمستقبلية ، وأخيراً إحداث تغيرات فى نظام الكلفة التعليمية .

ثالثاً : أهم معالم سياسات إصلاح تمويل التعليم والتعليم الفنى[١] :

يشترك فى هذه المعالم كلاً من التعليم بعامة والتعليم الفنى ، وتتركز هذه المعالم فى :

١- البحث عن تمويل إضافى من خلال المنظمات الصناعية والتجارية .

٢- زيادة الضرائب والرسوم المدرسية .

٣- خفض مرتبات المعلمين .

٤- رفع معدل معلم / طالب لخفض الكلفة .

٥- استخدام المبانى والأجهزة التعليمية الاستخدام الأمثل .

1- ***Canter Leanard***: Vocational Education and Trainning in the Developed world. Comparative study, op. Cit. pp. 145 - 147 .

- ***Knight Brain*** : School Finance, op. Cit, pp. 175 - 191 .

- ***Smith D.M.***:Centeral Government Agencies and the Management of Vocational Education and Traning Education Studies, Vol., 12 no. 12, 1986, p. 220 .

- *نجدة إبراهيم على سليمان* : تطوير الإدارة المحلية فى التعليم ، مرجع سابق ص١٤٣ .

obeikandl.com

٦- الإدارة الجيدة والفعالة لوقت المدرسة .

٧- البحث عن نظام إدارى حكومى مدرسى لرفع كفاءة القوى العاملة .

٨- الدعوة إلى الاستقلال التمويلى للمدارس ، واعتبار أن المدارس الجديدة كبيرة الكلفة بحيث يمكن اعتبار المدرسة وحدة مستقلة بحساباتها الثانوية الخاصة بها ، وذلك عامل كبير فى نجاحها .

٩- دعم الاتجاه نحو التفويض المالى للمدارس حيث يؤدى ذلك إلى زيادة عملية توليد الدخل ، وينتج عنها توزيع أكثر فائدة وإيجابية للأموال داخل المدارس ، كمايؤدى إلى كسر احتكار التوريد المركزى للخدمات ، وذلك يؤدى إلى منافسة من قبل القطاع الخاص للخدمات المركزية بمايعود بالفائدة على رفع وتحسين جودة العملية التعليمية داخل المدارس.

١٠- الاتجاه نحو تطويرنظام مصاريف الدراسة المنقطعة من الضرائب Tuition Tax Credits كبديل لنظام البونات التعليمية .

١١- التطلع إلى دور أكبر من الحكومة المركزية لتمويل التعليم .

رابعاً : أبرز المشكلات التمويلية التى يعانى منها نظام التعليم والتعليم الفنى :

يشترك فى هذه المشكلات كل من التعليم العام والتعليم الفنى :

١- اختلاف نسبة الدعم الحكومى للمقاطعات المحلية(١).

٢- هناك عجز على مستوى النظرية فيما يتعلق بتمويل التعليم ، كما أن هناك إهمالا لدراسة تكلفة التعليم(٢) .

٣- فيما يتعلق بخطوات وضع الميزانية من المعروف أن هناك مسحا للنفقات على المستوى العام ، ويمثل هذا المسح أساس القرارات الحكومية حول النفقات العامة لثلاث سنوات قادمة ، ويمثل هذا المسح سياسة الحكومة من خلال الورقة البيضاء الثانوية وتتم عملية المسح هذه دون الرجوع إلى المستوى المحلى(٣) .

٤- ترى الغرف التجارية والصناعية أن التعليم لايقدم مرونةكافية فى التوافق مع المتغيرات فى حاجات المجتمعات المحلية التى يخدمها .

1- ***Crocuer Horstman J. Nancy*** : The Finance of Education in England, op Cit, p. 261 .

2- ***Knight Brain*** : Managing School Finance, op. Cit.

3- ***Crocuer Horstman J. Nancy*** : The Finance of Education in England, op Cit, p. 271 .

وبعد هذا ما أمكن الإحاطة به عن تمويل التعليم فى المملكة المتحدة حسب ما توافر لدى الباحث من مراجع. ومن الملاحظ أن ما جاء عن تمويل التعليم والتعليم الفنى فى جمهورية ألمانيا والمملكة المتحدة أقل ما جاء فى حالة أمريكا ، وذلك لأن الولايات المتحدة الأمريكية تقترب أن تكون قارة مكونة من ٥٠ ولاية كل ولاية تمثل دولة ، وتتميز هذه الولايات بالتنوع والتباين إلى حد كبير .

والخلاصـــة :

أنه من استعراض نظام تمويل التعليم والتعليم الفنى فى كل من أمريكا وألمانيا والمملكة المتحدة ، تبين أن لكل دولة نظامها الخاص والمتميز من حيث مصـادر التمويل والأنماط والأساليب النظرية والتطبيقات العملية فى هذا المجال .

ففى الولايات المتحدة الأمريكية تبين أنه على الرغم من أن كل ولاية لها نظامها التعليمى المستقل ، إلا أن هناك سمات عامة تجمع كل الولايات ، فقد اتضح الاختلاف فيما بينها فى مصادر التمويل . وقد تبين أن تمويل التعليم يتم مشاركة بين كل من الحكومة الفيدرالية(٦,١٪ - ٧,٤٪) ، حكومة الولاية (٤٧,٢٪ - ٤٩,٧٪) ، والحكومات المحلية (٤٥٪ - ٤٦,٦٪) ، وتتباين الولايات فى النسب السابقة . واتضح أن المؤسسات التجارية والصناعية المختلفة تسهم فى تمويل التعليم خاصة التعليم الفنى . كما أن هناك نظام الرسوم الدراسية التى تحصل من الدارسين . ويأتى تمويل التعليم فى أمريكا أساساً من الضرائب التى تحصلها الحكومة الفيدرالية إلى جانب الحكومة المحلية ، التى تعتبر المصدر الأساسى والرئيسى لتمويل المدارس العامة . وهناك ضريبة الملكية وتعد الضريبة الرئيسية وضريبة المبيعات وضريبة الدخل وتتبع الحكومة الفيدرالية تكنيكات فى تمويل التعليم حيث تتنوع من تمويل مباشر (منح - هبات غير مقيدة) ، وبرنامج التمويل الكامل وبرنامج أساس ضريبة الكفالة وبرنامج دمج المناطق التعليمية ، وبرنامج منح التكافؤ والمنح الحافزة . وقد تبين أن القطاع الخاص والصناعة والشركات التجارية تلعب دوراً أساسياً فى تمويل التعليم الفنى والتدريب المهنى بالإضافة الى بعض المعونات الفيدرالية .

ومن تجربة جمهورية ألمانيا تبين أن تمويل التعليم بكامله من اختصاصات المقاطعات المحلية فيما عدا ما يسمى Tertiary Education والذى يعد من مسئوليات الحكومة الفيدرالية التى تعطى منحا لبعض الطلاب لهذا النوع من التعليم على أساس

قروض . ويأتى تمويل التعليم فى ألمانيا عن طريق الضرائب العامة التى تجبى بواسطة المقاطعات والمجالس البلدية أو البلديات. وبالنسبة للتعليم الفنى والتدريب المهنى فقد تبين أن نفقات المدارس المهنية تأتى من الأموال العامة وتتحمل المؤسسات معظم النفقات وتصرف المؤسسات الصناعية حالياً حوالى ٢,٣ مليار مارك على التعليم المهنى ، وتتحمل الدولة بشكل غير مباشر قسماً من هذه التكاليف. وقد اتضح أن تمويل التأهيل المهنى يجرى داخل المؤسسات وأماكن العمل المختلفة من قبل الهيئات الاقتصادية والانتاجية المهنية نفسها . ويتم تمويل التأهيل المهنى المدرسى من قبل الدولة .

ومن التجربة الانجليزية قد تبين أن السلطات المحلية مسئولة عن إمداد التعليم بالأموال ، وتعد الضرائب المحلية المصدر الأساسى لتمويل ، وهى تشبه ضرائب الملكية المطبقة فى الولايات المتحدة الأمريكية ، وتغطى الضرائب حوالى ٦٠٪ من أموال السلطات المحلية . وقد تبين أيضاً أن أكثر من ٤/٥ النفقات التربوية يغطى من مصادر محلية. وتعطى الحكومة المركزية بعض المنح وتساعد الرسوم المدرسية فى تمويل التعليم فى بريطانيا ، وتقوم العلاقة بين السلطات المحلية ووزارة التربية والتعليم على أساس التعاون المتبادل على المستوى الرسمى والمستوى غير الرسمى . وتمنح مجالس الإدارة فى المدارس تفويضا فى مسئوليات التمويل والإدارة ، وقد أدى هذا التفويض إلى زيادة دخل المدارس المالى فى كل من انجلترا وويلز. وعن آليات التمويل فى بريطانيا فقد تبين أن هناك نظام البونات التعليمية Voucher System ، ونظام مصاريف الدراسة المقتطعة من الضرائب Tuition Tax Credits وهو بديل لنظام البونات وتلعب الحكومة المركزية دورا حقيقيا فى تمويل التعليم .

وعن التعليم الفنى والمهنى فى بريطانيا فقد تبين أن المؤسسات التجارية وأصحاب العمل ورجال الأعمال والغرف التجارية والصناعية ولجنة خدمات القوى العاملة كلها تشارك فى تمويل مشروعات التعليم الفنى والتدريب المهنى . وقد تميزت التجربة البريطانية بتطبيق نظام الأجازة مدفوعة الأجر كما هو الحال فى ألمانيا . بالإضافة إلى أن هناك اتجاها لزيادة الضرائب والرسوم الدراسية ، والدعوة إلى تحسين ظروف العملية التعليمية والاستخدام الأمثل للموارد المتاحة كإجراءات لإصلاح تمويل التعليم الفنى فى بريطانيا .